جـامعـة الـعربـي التـبـسـي – تبـسـة –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسـم العـلـوم السـيـاسيـة

الدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

2015-2010

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية

إعداد الطالبتين:
صوفيا بوعلي
وفاء طوالبية

إشراف الأستاذ:
باديس بن حدة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أمين البار	أستاذ مساعد -أ-	رئيسا
باديس بن حدة	أستاذ مساعد –أ-	مشرفا ومقررا
محمود دريدي	أستاذ مساعد -أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2015

جـامعـة الـعربـي التـبـســي – تبـســـة –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسـم العـــلـــوم السـيـاسيـة

الدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

2015-2010

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية

إعداد الطالبتين:
صوفيا بوعلي
وفاء طوالبية

إشراف الأستاذ:
باديس بن حدة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أمين البار	أستاذ مساعد -أ-	رئيسا
باديس بن حدة	أستاذ مساعد –أ-	مشرفا ومقررا
محمود دريدي	أستاذ مساعد -أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

دعـــــــــاء

" اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي ".

يا رب ...لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت... بل ذكرني دائما أن الفشل هو التجربة التي تسبق النجاح.

يارب... إذا جردتني من الأمل أترك لي قوة الصبر كي أتغلب على الفشل وإن جردتني من نعمة الصحة أترك لي نعمة الإيمان.

يارب...إذا نسيتك فلا تنساني.

آمين يا رب العالمين

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر لله رب العالمين الذي أنار لي دربي وشق لي طريق العلم ونوره

وأبعدني عن طريق الجهل وظلمته ووفقني في إتمام هذا العمل المتواضع.

قال تعالى:(ولإن شكرتم لأزيدنكم)

سورة إبراهيم الآية (07)

ومن بعد نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل: " باديس بن حدة " لقبوله الإشراف على هذه المذكرة. كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم هذه المذكرة وأخص بالذكر الأستاذ: "أمين البار"، والأستاذ " محمود دريدي ".

كما نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير:

*** إلى الصديق "أحمد ياسين" على كل ما قدمه لنا من مراجع في سبيل إعداد المذكرة**

إهـــــداء

إلى من قال فيهما الخالق عز وجل: "ولا تقل لهما أف

ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما".

والدي العزيزين أطال الله في عمرهما.

إلى كل إخوتي وأخواتي.

إلى آخر العنقود أملي في الحياة الكتكوت آدم.

إلى من عملت معي بغية إتمام هذا العمل صديقتي العزيزة وفاء

إلى كل صديقاتي وأصدقائي:

سهام، بثينة، ياسمين، رانيا، شوقي، هند، إكرام، أسماء.

صوفيا

إهـــــداء

بناءا على قوله تعالى: "وبالوالدين إحسانا".

إلى والدي العزيزين أول إهدائي.

إلى إخوتي وأخواتي.

الى صديقتي صوفيا التي عملت معي بجد بغية إتمام هذا العمل.

إلى كل صديقاتي وأصدقائي:

سهام، ياسمين، بثينة، شوقي، إكرام.

وفـــاء

مقدمة

تعتبر البيئة الإقليمية للدول بما تشمله من بعد جغرافي وعرقي، وتاريخي، تلعب دورا لا يستهان به في تشكيل دورا بارزا في مسار سياستها الخارجية وتعد تركيا من أكثر النماذج التي تشكل بيئتها الإقليمية محددا واضحا على سياستها الخارجية لما تكشفه هذه البيئة من مجالات واسعة للحركة والتأثير المتبادل، وقد لعبت تركيا دورا حاسما في التاريخ على الصعيد الإقليمي والعالمي، إذ شكلت تقاطعا لمختلف الحضارات البشرية العريقة في قلب العالم القديم ، فكانت إسطنبول عاصمة ثلاثة من أكبر الامبراطوريات وأقواها على مر العصور من الرومانية الى البيزنطية وانتهاءا بالإمبراطورية العثمانية التي ضعفت وانهارت وانهيت فيها الخلافة الإسلامية واعلن على انقاضها جمهورية تركيا الحديثة عام 1923م، كما أن الموقع الاستراتيجي الذي تتميز تركيا به يؤهلها الى لعب دور القوة الإقليمية الرئيسة في محيطها الجغرافي والإقليمي وحتى الدولي وهذا ما سعت اليه وجعل منها دولة براغماتية ديمقراطية تطوي صفحة الماضي، وتسعى للمصالحة والانفتاح على الجميع وتصفير المشاكل مع دول لجوار، فالمتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة أيضا فرضت عليها الاهتمام بما يحصل، ولعب دور إقليمي محوري لتبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني من ناحية، وأن تكون فاعلا أساسيا في مسألة تسوية الصراعات الدولية والإقليمية من ناحية ثانية.

التعريف بالموضوع:

يندرج موضوع الدراسة ضمن مواضيع: تحليل السياسة الخارجية، والتي تعد جزء من تحليل العلاقات الدولية، وهي تشكل مدخلا أساسيا من مداخل فهم العلاقات الدولية.

فالموضوع الذي تناولناه هو موضوع "الدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة" من 2010ّ إلى غاية 2015.

حيث تطرقت الدراسة الى الفضاء الجغرافي والسياسي للجمهورية التركية وتوجهاتها السياسية والأمنية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية وردت فعل السياسة الخارجية التركية إزاء ما يحدث في الدول المجاورة لها.

***أهمية الموضوع:**

يكتسي موضوع "الدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة" أهمية علمية وأخرى عملية:

- **الأهمية العلمية:**

✓ محاولة دراسة موضوع الدور الإقليمي التركي الذي يسعى للوصول إلى سياسة خارجية تتلاءم مع المتغيرات الدولية.

- **الأهمية العملية:**

✓ تأتي هذه الدراسة للبحث في مختلف الاستراتيجيات والأساليب التي اعتمدتها تركيا في سبيل تحقيق دور إقليمي رائد.

دوافع اختيار الموضوع:

ان الدافع من وراء معالجة هذا الموضوع كان لأسباب موضوعية تدخل في إطار البحث العلمي وأخرى ذاتية تتعلق بالدارس في حد ذاته.

- **المبررات الموضوعية:**

✓ الرغبة في دراسة موضوع حيوي من صميم الدراسات الاستراتيجية، يعالج الدور الإقليمي التركي في ظل التغيرات الدولية الراهنة.

✓ اعتبار هذا الموضوع مهم للبحث لذا تمت دراسته والبحث فيه.

✓ إثراء المكتبة الجامعية بمعطى علمي واقعي عن الدور الإقليمي التركي.

✓ تزويد الباحث بقاعدة علمية تساعده على فهم مثل هذا النوع من المواضيع.

- **المبررات الذاتية:**

✓ الرغبة في الاطلاع والاهتمام بالقضايا الدولية.

✓ الرغبة في الحركة والبحث في مجال أوسع الذي من خلاله يتم معرفة مثل هذا النوع من المواضيع.

إشكالية الدراسة وفرضياتها:

- **السؤال المركزي:**

تهدف إشكالية هذه الدراسة إلى طرح التساؤل الرئيسي المتعلق بكيفية فهم وتحليل الدور التركي إقليميا ودوليا وقراءة معمقة في ابعاد هذا الدور على كل الأصعدة وفرص نجاح هذا الدور وعليه نقوم بطرح الاشكالية التالية:

كيف يمكن أن تساهم المتغيرات الدولية الراهنة في التأثير على محددات السياسة الخارجية التركية وأبعاد ذلك على دورها الإقليمي؟

- **الأسئلة الفرعية:**

1/ ماهي الطبيعة الجيوسياسية لتركيا؟ وماهي اهم محدداتها؟

2/فيما يتمثل الدور الجديد الذي تحاول أن تلعبه تركيا في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة؟

3/ ماهو واقع حال العلاقات التركية بجوارها الإقليمي؟

4/ فيما تكمن أبرز المخاطر والتحديات التي تواجه هذا الدور الإقليمي التركي؟ وما هي فرص نجاحه؟

- **الفرضيات:**

للإجابة عن كل التساؤلات الفرعية المطروحة ارتأينا، صياغة الفروض العلمية التالية:

الفرضية الأولى:

- ✓ تعتبر العوامل الداخلية والخارجية التي تتيح لتركيا بأن تلعب دور جديد ومتميز في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية هي المحدد الرئيسي في توجهات السياسة الخارجية ; والاستراتيجية التركية عموما.

الفرضية الثانية:

- ✓ كلما كانت التوجهات الإقليمية في السياسة الخارجية التركية توجهات أفرزتها التحولات الدولية والإقليمية. كلما أدى ذلك الى وضع استراتيجيات جديدة متكيفة مع المتغيرات الحاصلة.

الفرضية الثالثة:

- ان دور تركيا وتوجهها الإقليمي مرهون بالتحولات الطارئة على النسق الدولي.

مجال الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة كما يلي:

- **الحدود الزمانية:**

تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2015، حيث شهدت هاته الفترة عدة تحولات وتغيرات طرأت على الساحة الدولية والإقليمية ذات العلاقة المباشرة لتركيا مثلا (الحراك العربي، تنامي ظاهرة الإرهاب، الازمة السورية...).

- **الحدود المكانية:**

تقتصر هذه الدراسة على دراسة وتحليل الدور الإقليمي التركي، وذلك عبر عرض السياسة الداخلية والخارجية لدولة تركيا والدول المحيطة المشكلة، لما يسمى بمنطقة الشرق الأوسط الكبير.

- **الحدود الموضوعية:**

محصورة في موضوع تركيا والشرق الأوسط من خلال الابعاد السياسية والأمنية والاقتصادية...

المناهج المتبعة في الدراسة:

تتطلب دراسة أي موضوع علمي أسس منهجية لتوجيه الباحث، لذلك استدعت طبيعة الموضوع ضرورة استخدام مجموعة من المناهج نظرا لأهميتها في تحليل موضوع الدراسة، لذلك في دراستنا هذه سوف نتبع منهجين لأن الدراسة التي سنقوم بها تنطوي على جانب الدور الإقليمي التركي، وبالتالي فمن الضرورة المنهجية احداث التوازن المطلوب في فصول الدراسة ومباحثها التي تستوجب المزج بين مناهج الدراسة وتمثلت أساسا فيما يلي:

- **العرض الكرونولوجي التاريخي:** رغم أننا حددنا إطارا زمنيا للدراسة، إلا أن الظاهرة المدروسة تتطلب الرجوع للماضي لفهمها وتحليلها، وعلى هذا الأساس يمكن القول إن دراسة الدور الإقليمي لتركيا تتطلب منا استخدام المنهج التاريخي،

كما ساعدنا هذا المنهج على تتبع المسار التطوري للعلاقات التركية بالجوار الإقليمي، والمراحل التاريخية التي مر بها الدور الإقليمي التركي. فالمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وفقط بل يقوم بتحليلها وتفسيرها.

- **المنهج الوصفي التحليلي:** تبدو الحاجة اليه باعتباره طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم، وهذا من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية أو مشكلة معينة، فقد ساعدنا هذا المنهج في الوصف الموضوعي لأبعاد الدور الإقليمي التركي في إدارة الصراعات الإقليمية والدولية.
- دراسة حالة دولة تركيا كنموذج عن الدول التي تتأثر بالمتغيرات الدولية والإقليمية المحيطة.**إعتمادا على بعض أدوات وأساليب منهج دراسة الحالة.**

الاقترابات:

- **الاقتراب النسقي:** اعتمدنا هذا الاقتراب من خلال تبيان النسق العام لعلاقة تركيا مع دول الجوار.
- **الاقتراب الوظيفي:** وذلك من خلال إبراز وظيفة الدور الإقليمي التركي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى مايلي:

- ✓ التعرف على الطبيعة الجيوسياسية لتركيا.
- ✓ قراءة وتحليل في طبيعة العلاقات التركية بالجوار الإقليمي.
- ✓ قراءة وتحليل في أبعاد الدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية.
- ✓ بيان أهم التحديات التي تواجه الدور التركي الإقليمي.

الدراسات والأدبيات السابقة:

انطلاقا من كون أن العودة الى الأدبيات السابقة يهدف إلى الكشف عن الدراسات العلمية التي تتقاطع مع موضوعنا، ومنه فإنه يمكن رصد مجموعة من الدراسات في مجال "الدور الإقليمي التركي".

الدراسة الأولى: قامت بها المؤلفة بيرس السامية، جاءت في شكل كتاب بعنوان: الاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة (2010).

حيث حاولت إبراز موقع تركيا وتاريخها المهم الذي يجعلها مستعدة للتحرك الإيجابي في كافة الاتجاهات.

الدراسة الثانية: قام بها المؤلف هاينتس كرايمر، جاء في شكل كتاب بعنوان:

تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد (العبيكان: الطبعة الأولى،2001).

حيث ركز على تقويم الخيارات المختلفة المتاحة لتركيا، وأنه ثمن خيارات تركيا في تعاملها مع العالم التركي الجديد.

الدراسة الثالثة: قام بها المؤلف نوفل ميشال، جاء في شكل كتاب بعنوان: عودة تركيا الى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون الطبعة الأولى، 2010).

خرج بأن تركيا مبادرة للحضور المبكر والإستباقي في كل أزمة أو نزاع قديم أو جديد أو متجدد للعب دور الوسيط في إطار سياسة احتواء النزاعات وإدارتها.

خطة الدراسة:

حسب المنهجية المتبعة ومن أجل بلوغ الأهداف العلمية والعملية للدراسة وبالإضافة للمقدمة والخاتمة فأنه تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: الأهمية الجيوسياسية لتركيا ومحدداتها

المبحث الأول: موقع تركيا الاستراتيجي وأهميتها الإقليمية

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لتركيا

المطلب الثاني: أهمية الخلفية الحضارية لتركيا

المبحث الثاني: طبيعة النظام السياسي التركي

المطلب الأول: المسار التاريخي للنظام السياسي التركي

المطلب الثاني: تركيبة النظام السياسي التركي

المبحث الثالث: محددات صنع السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: المقدرات الوطنية لتركيا

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية التركية

المطلب الثالث: معالم السياسة الخارجية التركية

المطلب الرابع: مرتكزات السياسة الخارجية التركية

الفصل الثاني: أبعاد الدور الإقليمي لتركيا

المبحث الأول: العلاقات التركية بالجوار الإقليمي

المطلب الأول: العلاقات التركية الإيرانية

المطلب الثاني: العلاقات التركية السورية

المطلب الثالث: العلاقات التركية العراقية

المطلب الرابع: العلاقات التركية الروسية

المبحث الثاني: الدور التركي في إدارة الصراعات الإقليمية والدولية 2010-2015

المطلب الأول: موقف تركيا من أزمة البرنامج النووي الإيراني

المطلب الثاني: الموقف التركي من الأزمة السورية

المطلب الثالث: موقف تركيا من الأزمة الأوكرانية

المطلب الرابع: موقف تركيا من الأزمة العراقية

المطلب الخامس: موقف تركيا من تنظيم الدولة الإسلامية(داعش)

الفصل الثالث: واقع الدور الإقليمي التركي

المبحث الأول: أهم الاستراتيجيات التركية وخياراتها

المطلب الأول: السياسة الداخلية لتركيا واستراتيجياتها

المطلب الثاني: الفاعلون في صناعة القرار الاستراتيجي التركي

المطلب الثالث: محددات اتخاذ القرار الاستراتيجي التركي

المطلب الرابع: الخيارات الاستراتيجية التركية

المبحث الثاني: محددات وانعكاسات الدور الإقليمي التركي

المطلب الأول: أهم التحديات والمخاطر التي تواجه تركيا

المطلب الثاني: مستقبل الدور الإقليمي التركي

تحديد المفاهيم والمصطلحات:

- ✓ **الدور لغة:** يأتي من دار يدور دورا وهو النوبة او المناوبة التي يقوم بها الفرد
- ✓ **الدور اصطلاحا:** شارك في عمل ما أو أثر في شيء ما.
- ✓ **تعريف الاستراتيجية:** هي عبارة عن الخطة الموضوعة والتي حددت السياقات وأسلوب التصرف الذي تسعى تركيا إلى تحقيقه في سبيل تحقيق دور رائد دوليا وإقليميا.
- ✓ **المتغيرات الدولية الراهنة:** وهي تلك التحولات الطارئة على الساحة الدولية والعالمية من نزاعات وحروب وصراعات وأزمات سواء داخلية تعيشها الدول بذاتها أو خارجية (أي فيما بينها).

الفصل الأول

الطبيعة الجيوسياسية لتركيا ومحدداتها

مقدمة الفصل

في هذا الفصل سنحاول التطرق إلى الإطار المفاهيمي الدور الإقليمي التركي الذي حاولنا من خلاله معرفة طبيعية وبيئة النظام السياسي التركي، وأيضا موقع تركيا الاستراتيجي وأهميتها الإقليمية، وذلك من خلال الأهمية الاستراتيجية والجيوإستراتيجية لها، وأيضا التطرق إلى محددات صنع السياسة الخارجية التركية.

المبحث الأول: موقع تركيا الاستراتيجي وأهميتها الإقليمية

لطالما شكل موقع تركيا الجغرافي تاريخيا ركيزة لانطلاقاتها نحو العالمية، ويمكن ابراز أهمية موقع تركيا من خلال ابراز الأهمية الاستراتيجية للمنطقة واهمية الخلفية الحضارية لها.

خريطة رقم 01: تمثل الموقع الجغرافي للجمهورية التركية

المصدر: www.turkeytravel2.com/maps-arabic/ التاريخ: 2016/04/27.

جدول رقم01: بطاقة تعريفية للجمهورية التركية:

العاصمة	**أنقرة**
اللغة الرسمية	**اللغة التركية**
الاسم الرسمي للبلاد	**جمهورية تركيا**
نظام الحكم	**أكاديمي جمهوري**
التقييم السياسي	**75 إقليم**
المساحة السكان	**775ألف و567كلم^2**
السكان	**76.667.864 نسمة**
الدين	**الإسلام 96.1، المسيحية 0.6، اللادينية 3.2**
الاقليميات	**الاتراك 70.2، الكرد20.4، القوقاز2.3، العرب2.2، الفرس0.9.**

المصدر: من إعداد الباحث.

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لتركيا

1-تتوسط تركيا قارات العالم القديم الثلاث اسيا وأوروبا وافريقيا وقد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي بحيث تؤثر وتتأثر بالعناصر[1]

السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة على تخومها وتمتد الأراضي التركية بين اسيا وأوروبا، حيث يشكل الجزء الواقع في غرب اسيا حوالي 97% من

[1] علي حسن بكير واخرين، " **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**"، الطبعة الأولى، (القاهرة: مكتبة مندبولي، 2010)، ص 50.

مساحة البلاد يضم عاصمة الدولة " أنقرة"، ويعرف باسم " آسيا الصغرى"، أو " منطقة الاناضول"، بينما يقع الجزء المتبقي منها في جنوب شرق أوروبا ويضم إسطنبول.

2-تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته" اوراسيا" وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة قلب العالم"heart land" وفق نظرية هالفورد ماكندر، الجيوليتكية الامر الذي يؤهلها لان تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال الجيوسياسي (pirotal state).

3-هي دولة قارية وبحرية في نفس الوقت، وهي ميزة قلما تتوافر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمتلكها تركيا، تحدها المياه من ثلاث جهات، البحر الأسود في الشمال، وبحر ايجة في الغرب والبحر المتوسط في الجنوب، كما انها تسيطر على ممرين مائيين مهمين لطالما شكلا تاريخيا محورا للصراع بين الامبراطوريات والدول أيضا، وهما مضيق البوسفور في شمال تركيا، حيث يصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة، ويبلغ طوله حوالي 30كم وعرضه حوالي 1كم، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا حيث يصل بين بحر مرمرة والبحر الأبيض المتوسط عن طريق بحر ايجة طوله 60كم وعرضه يتراوح 1-6 كم مما يعطيها القدرة على التحكم (to control access) ويتيح لها التحول الى قوة مائية إضافة الى كونها قوة قارية.[1]

الفرع الأول: الأهمية السياسية

تستغل تركيا مركز ثقلها الجيولوتيكي في منطقة الشرق الأوسط وعضويتها في عدة منظمات سياسة إقليمية (منظمة دول عدم الانحياز، منظمة المؤتمر الإسلامي، المجلس

[1] المرجع نفسه، ص 72.

الأوروبي، الاتحاد من اجل المتوسط، تجمع الدول المطلة على حوض البحر المتوسط ملتقى الحوار العربي الأوروبي في تعظيم دورها في السياسة الدولية والإقليمية كالاتي:

1-محاولة تركيا ملئ الفراغ الحادث في المنظومة الإقليمية بعد احتلال دولة العراق، وان تكون قوة موازنة في المنطقة لمواجهة الطموح الإيراني الإقليمي.

2-تلعب تركيا دور الوسيط الإقليمي والدولي، حيث ترعى مباحث السلام غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل، والاتصالات غير المباشرة بين أمريكا وإيران، بعد تولي" باراك أوباما" رئاسة الإدارة الامريكية.

3-تحاول تركيا تطوير علاقاتها الاستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي، ودول الجوار الجغرافي العربية (العراق-سوريا)، والتي ترتبط معها بمصالح مائية من خلال نهري الدجلة والفرات.[1]

الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية

تعد تركيا بوابة صادرات النفط والغاز الطبيعي، وجسرا للطاقة من منطقة القوقاز(كازاخستان، أذربيجان، جورجيا، والعراق الى أوروبا)، حيث يمر عبر أراضيها خط انابيب(باكو، تبليسي، جيهان) لنقل النفط الخام، وخط انابيب القوقاز لنقل الغاز الطبيعي، كما يعد امتلاك تركيا لثروة مائية هائلة وضخمة، وتعد السلعة الاستراتيجية المستقبلية، والتي سوف تنافس في قيمتها واهميتها الاستراتيجية قيمة الثروة النفطية واهميتها، وخاصة مع تبني تركيا استراتيجية بيع المياه، ومناداتها بإنشاء بنوك تختص بذلك، وتتفاوت الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية داخل المناطق الجغرافية السبعة التركية، وتزدهر قطاعات الإنتاج الزراعي والحيواني في منطقة جنوب شرق الاناضول،

[1] المرجع نفسه، ص75.

حيث تؤثر المساحة الشاسعة، وضخامة القوى البشرية في تركيا على توجهات المؤسسات الاقتصادية العالمية متعددة الجنسيات، وتغريها على ضخ استثمارات نقدية ضخمة في الاقتصاد التركي.[1]

الفرع الثالث: الأهمية العسكرية

يتيح الاتساع والعمق الجغرافي لتركيا إمكانيات انشاء القواعد العسكرية (الوطنية التابعة لمنظمة حلف الشمال الأطلسي)، ونشر القوات مع تدريبها على اعمال القتال في كافة أنواع الأراضي، وخاصة الجبلية، والزراعية منها، والسواحل البحرية، وعلى امتداد الشواطئ النهرية، حيث توفر عناصر الإنتاج وتقدم التكنولوجيا العسكرية إمكانية قيام الصناعات الحربية المحلية والمشتركة، والتي من أبرزها صناعات تجميع الطائرات وعربات القتال، والصناعات الالكترونية، ونظم التسليح البحرية، وقد قسمت تركيا مصانعها البحرية الى ثلاث مجموعات رئيسية، وقد تم تصنيفها على النحو الاتي:

1-مجموعة مصانع القوات المسلحة، والتي تختص بأعمال الإصلاحات الرئيسية لنظم التسليح المختلفة.

2-مجموعة مصانع القطاع العام، والتي تغطي احتياجات القوات المسلحة من الأسلحة، والذخائر، والمعدات الالكترونية.

3-مجموعة مصانع القطاع الخاص، والتي تشارك بدور فاعل في تطوير الصناعات الحربية. [2]

---

[1] المرجع نفسه، ص76.

[2] عقيل سعيد محفوظ،" **جدلية المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**"، الطبعة الأولى، (ابوظبي: مركز الامارات وبحوث الدراسات الاستراتيجية، 2008)، ص 101.

المطلب الثاني: أهمية الخلفية الحضارية لتركيا

الفرع الأول: الأهمية الاجتماعية والثقافية

تقع تركيا على كافة أحد خطوط الفصل بين العالمين المسيحي والإسلامي، كما تشكل نقطة تقاطع لهويات ثقافية متعددة، حيث تتقاطع فيها الثقافة الاوروبية من جهة الغرب، والثقافة الروسية من جهة الشمال، والثقافة الاسيوية من جهة الشرق، والثقافة العربية من جهة الجنوب، ولهذا تعد تركيا بمثابة الجسر الوحيد بين كافة الأديان، وبين مختلف الحضارات والثقافات.

الفرع الثاني: الأهمية التاريخية

1- كانت تركيا مركزا للحكم العثماني حتى عام 1922م، إلى أن أنشئت الجمهورية التركية في عام 1923م على يد مصطفى كمال اتاتورك، الذي ألغى الخلافة العثمانية نهائيا في عام 1924م.

2-إستبدل مصطفى كمال أتاتورك عند توليه رئاسة تركيا في عام 1923، بالمبادئ الإسلامية أعرافا قومية علمانية واستبدل بالكتابة العربية اللغة اللاتينية.

3-سيطر الحكم المدني على تركيا حتى عام 1973م، وسيطر الحكم العسكري بعد ذلك، ما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار الداخلي نتيجة اندلاع أعمال العنف في عام 1980م، والتي أدت إلى انتهاء الحكم العسكري في عام 1982، ولكن نجحت المؤسسة العسكرية عام 1997م في استعادة سيطرتها لمنع الإسلاميين من تولي السلطة. [1]

4-تعاني الحكومة التركية منذ عام 1984م من معارضة الأرمن والأكراد بقيادة حزب العمال الكردستاني حيث يمثل الأكراد حوالي (20-25) مليون نسمة، ولا تعترف بهم الحكومة كجمهورية مستقلة.

[1] المرجع نفسه، ص105.

5-تمثل تركيا في المجتمع الدولي "نموذج الدولة الإسلامية-الديمقراطية"، في ظل التشكك في قابلية العالم الإسلامي للتطوير.[1]

المبحث الثاني: طبيعة وبيئة النظام السياسي التركي

يمكن ابراز طبيعة وبيئة النظام السياسي التركي بإعطاء صورة واضحة لشكل النظام الحالي ومراحل تطوره، وطبيعة مؤسسات الدولة وشكلها واختصاصاتها المختلفة ودورها في صنع القرار السياسي.

المطلب الأول: المسار التاريخي للنظام السياسي التركي

الفرع الأول: مرحلة الدولة العثمانية

باعتبار ان الخلافة العثمانية هي الدولة الوحيدة التي جمعت الشرق الأوسط تحت حكمها أطول حقبة في التاريخ، كما انها جمعت الأقوام الناطقة بالعربية كافة تحت راية واحدة إلا أنها كانت عرضة لموجات متتالية من الأحقاد والشائعات والتشويه.

ومن المعروف أن الخلافة العثمانية مرت بثلاث مراحل أساسية نستعرضها فيما يلي:

أولا: مرحلة النشأة.

تقسم الى ثلاث مراحل فرعية وهي:

- مرحلة الامارة التي أسسها" ارطغرل بك"1231-1281"، ومن بعده ابنه "عثمان بك" 1281-1324م".
- مرحلة التوسع واستمرت حتى عهد السلطان مراد" 1362-1389م".

[1] المرجع نفسه، ص106.

- وأخيرا مرحلة تزايد النفوذ وتمتد من تولي" يلدرم بايزيد" السلطنة عام 1389م، وحتى فتح القسطنطينية عام 1453م على يد السلطان محمد الفاتح.[1]

ثانيا: مرحلة الدولة العالمية

وتقسم بدورها الى ثلاث مراحل فرعية:

امتدت من عام 1453-1520م، حيث بدأت فيها ملامح الإمبراطورية العالمية مع فتح القسطنطينية على يد السلطان محمد الفاتح، وعند وفاته عام 1481م، وتميزت مرحلة عهد السلطان "بايزيد الثاني" 1481-1495م بالحرب العثمانية المملوكية، ومن ثم بدأت مرحلة الاحتكاك والنزاع مع الدولة الصفوية والحملة الهاميونية عام 1512-1514م، وانتقال الخلافة الإسلامية رسميا من العباسيين الى العثمانيين 1516/08/29، ومن ثم توالت مرحلة عالمية الدولة وترسيخ نفوذها وقمة عصر ازدهارها مع تولي السلطان سليمان الملقب بالقانوني عام 1521-1566، اما مرحلة ما بعد القانوني الممتدة من 1566-1683م استمرت فيها القوة العظمى لخلافة الدولة العثمانية، ورغم بدء مرحلة التوقف عن التوسع في القارات المختلفة والتي استمرت بوصفها مرحلة رابعة من عام 1768-1983م.

ثالثا: مرحلة التراجع والانحطاط

تميزت هذه المرحلة بسقوط الدولة العثمانية بعد تعرضها للعديد من الهزائم والتي انتهت أخيرا بدخول الأخيرة الى الحرب العالمية الأولى 1914م، حيث كان انضمامها في الحرب الى جانب المانيا ودول المحور العامل الأساسي في انهيار السلطنة العثمانية بعد انتصار دول الحلفاء فرنسا، بريطانيا وروسيا وغيرها من الدول في الحرب، وبذلك بدأت

[1] يلماز اوزتونا، " **تاريخ الدولة العثمانية** «**(ترجمة**: عدنان محمود سلمان)، المجلد الأول، منشورات مؤسسة فيصل، إسطنبول، 1988، ص 247.

فعليا الخطة الروسية في تقاسم تركة" الرجل المريض" فانتهت السلطة رسميا عام 1922م والغي الخليفة عام 1924م.[1]

الفرع الثاني: مرحلة الجمهورية التركية.

مثلت معاهدة لوزان 1923م تاريخ ميلاد الجمهورية التركية بقيادة مصطفى كمال اتاتورك، ولتبدأ مسيرة التحول نحو أوروبا كان لها الأثر في انضمام تركيا الى حلف شمال الأطلسي عام 1953م، كما قدمت في عام 1959م طلبا لتكون شريكا في السوق الاوروبية المشتركة.

أولا: مرحلة تأسيس الجمهورية 1922-1983م:

بدأت نواة تشكل النظام السياسي للحكم في الجمهورية التركية عام 1921م بإعلان دستور دولة تركيا. وينص على ان الشعب هو مصدر السلطان دون قيد او شرط ويدير الدولة بنفسه وبذاته، ومن ثم أعلنت الجمهورية وفقا للقانون رقم 364 الصادر عام 1923م، الذي حدد شكل الدولة ونظامها ولغتها وأعطى رئيس البلاد السلطات المطلقة. وبعدها جاء دستور 1924م مكملا او امتداد الدستور عام 1921م، حيث حافظ على حكومة المجلس وفقا لمبدأ الحكم القومي ووضع السلطة التشريعية في يد مجلس الشعب، والسلطة التنفيذية في يد هيئة الوكلاء التنفيذيين. وترأس اتاتورك تقاليد الجيش المحترف الذي نصت عليه المادة 35 من اللائحة الداخلية للقوات المسلحة بوصفهم حاميا للتعاليم التي قامت عليها الجمهورية التركية. كما انه رفض مبدا التعددية الحزبية واسس حزب الشعب الجمهوري وبذلك توطدت لأتاتورك السلطة المطلقة لتركيا من خلال قيادته للجيش ورئاسته للدولة والحزب الوحيد الحاكم.

[1] المرجع نفسه، ص 253.

ثانيا: مرحلة التوجه نحو الديمقراطية 1938-1960

بعد وفاة اتاتورك عام 1938م تولى رئاسة الدولة" عصمت اينونو" هذا الأخير سمح بالتعددية الحزبية. وذلك بتزايد الانفتاح السياسي بدأت تظهر توجهات معارضة من قلب حزب الشعب الجمهوري وبرز الحزب الديمقراطي عام 1946م ليصبح قوة سياسية فاعلة في الحياة السياسية التركية، لكن الحدث الأبرز كان عام 1950م، اذ فاز الحزب الديمقراطي في الانتخابات النيابية، وينهي بذلك هيمنة حزب الشعب الجمهوري، ويشكل صدمة كبيرة للقيادات التقليدية المرتبطة به، حيث أدى ذلك الى تحرك قادة الجيش ليضعوا حدا لعشر سنوات من الديمقراطية التركية، في محاولة لإعادة خلق الظروف التي كانت قائمة قبل عام 1950م، وتبني الاتجاه الاتاتوركي العسكري في إدارة البلاد.[1]

ثالثا: مرحلة الانقلابات العسكرية 1960-1971،1980.

أعاد قادة انقلاب عام 1960م وضع البلاد على مسار الديمقراطية من جديد، ووعد وبأجراء انتخابات نيابية وتسليم مقاليد الحكم للحزب الفائز بعد اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس حزب المجلس الوطني وعدد كبير من نواب الحزب الديمقراطي، وكان من نتائج الانقلاب حظر الحزب الديمقراطي واعدام رئيس الوزراء" عدنان مندرسين" واثنين من وزرائه، إضافة الى الحكم بالسجن المؤبد على رئيس الجمهورية" جلال بايار" ورئيس البرلمان" رفيق كورالتان" وعدد من الوزراء والنواب، كما تم اصدار دستور جديد عام 1961م الضامن للنظام العلماني وتأسيس مجلس الامن القومي الذي اصبح يتحكم في كل شيء.

[1] محمد نور الدين،" **تركيا الجمهورية الحائرة**"، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998)، ص25.

بعد الانقلاب عاد حزب الشعب الجمهوري ليتصدر الحياة السياسية في البلاد بفوره عام 1961م، لكن في عام 1965م وبعد الاضطرابات والفشل في تحقيق الاستقرار في المرحلة السابقة عاد حزب العدالة.

واستمرت في هذه المرحلة مظاهر عدم الاستقرار السياسي وضعف النمو الاقتصادي.

تصاعدت في المرحلة الممتدة 1971-1980 مظاهر عدم الاستقرار من جديد، حيث تدخل الجيش واطاح "بسليمان ديميريل" رئيس الوزراء، في سنة 1971، وفي سنة 1974م احتاجت تركيا القسم الشمالي لقبرص بعد قيام المجلس القومي اليوناني بانقلاب. وفي سنة 1979م تأسس حزب العمال الكردستاني وزيادة موجة العنف السياسي، وفي سنة 1980م قام الجيش بانقلاب اخر، وفي سنة 1982م تم وضع دستور جديد وانتخاب" كنعان ايفرين" رئيس للجمهورية التركية إثر استفتاء شعبي، وفي سنة 1987 تقدمت تركيا بطلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وفي سنة 1989م تم اختيار " تورغوت اوزال" رئيسا لتركيا، وفي سنة 1993 تولى "ديميريل" السلطة بعد وفاة" اوزال".[1]

رابعا: مرحلة تصاعد التيار الإسلامي

فاز حزب الرفاه الإسلامي عام 1995 في الانتخابات وتولى" نجم الدين ارباكان" رئاسة الوزراء وهو الأول رئيس وزراء ذو توجه إسلامي في تركيا العلمانية، وفي عام 1998م تم حظر حزب الرفاه الإسلامي لمناهضته للعلمانية وتولي" بولوند أجاويد" ورئاسة الحكومة، وفي سنة 1999م تم اعتقال" عبد الله اوجلان" ودخول حزب الفضيلة الإسلامي للبرلمان كخليفة لحزب الرفاه، وفي عام 2000م تولى" سيزر" الرئاسة ودخول تركيا في ازمة اقتصادية حادة اثر تأزم المواقف داخل النظام التركي واللجوء الى صندوق النقد الدولي وتأزم العلاقات مع فرنسا اثر المصادقة على مجازر الأرض وكذلك حظر

[1] رضا هلال،" **تركيا من اتاتورك الى اريكان**"، (القاهرة: دار الشرق، 1999)، ص 85.

حزب الرفاه الإسلامي وتعديل 20 مادة في الدستور من اجل التحضير للانضمام للاتحاد الأوروبي، لكن الحدث الأبرز في تاريخ الحركة السياسية التركية كان تأسيس حزب العدالة والتنمية عام 2001م بجهود شباب ،وحزب الرفاه وتيار الإسلام السياسي الذي فهم واقع الحياة السياسية في البلاد وطرق مباشرة اللعبة السياسية وكسب الجماهير.[1]

خامسا: نظام الحكم والتطور المؤسسي في تركيا(2002-2014)

مثل عام 2002 تاريخا أكثر مركزية في وعي مؤسسي وقادة ومحازبي العدالة والتنمية فهو العام الذي جرت فيه الانتخابات البرلمانية التي فاز فيها الحزب الذي لم يمضي على تأسيسه أكثر من عام واحد فوزا ساحقا، كما اعادت الانتخابات البرلمانية عام 2007، تأكيد رسوخ وقوة الحركة المجتمعية والسياسية لحزب العدالة والتنمية ونهجه وإصلاحاته في الحكم.

ومع نجاح حزب العدالة والتنمية في التعامل مع مسالة انتخاب رئيس الجمهورية وفوز مرشح الحزب "عبد الله غول" بثقة البرلمان التركي الذي اعيد في انتخابات دورته لعام 2007 وتأكيد تجذر الحزب في الحياة العامة والسياسية في تركيا.[2]

المطلب الثاني: تركيبة النظام السياسي التركي

يعد نظام الحكم في الجمهورية التركية نظاما خليطا من النظام البرلماني والرئاسي، وبغض النظر عن البنية القانونية والجدل في طبيعة وشكل نظام الحكم في تركيا، نظرا لتطورات المشهد الدستوري التركي منذ عام 2003م حتى الان بعد التعديلات المتعددة على دستور الجمهورية التركية الذي اقر عام 1982 والمعمول به حاليا.

[1] محمد نور الدين، "**مدخل الى الحركات الإسلامية في تركيا**"، (بيروت: دار النهار، 1997)، ص21-22.

[2] Patrick h.o'Neil, "**the deep state: an emerging concept in comparative politic"**, (university of Puget Sound: draft paper, august 2013), p11-14.

الفرع الأول: السلطة التشريعية

خول الدستور التركي للبرلمان الذي يتم انتخاب أعضائه من قبل الشعب مباشرة كل أربع سنوات مهام السلطة التشريعية، وطبقا للدستور فان مهام وسلطات البرلمان يمكن حصرها على النحو الاتي:

1- سن وتغيير وإلغاء القوانين.
2- مراقبة مجلس الوزراء والوزارة.
3- السماح لمجلس الوزراء بإصدار المراسيم فيما يخص مسائل معينة.
4- مناقشة مشاريع قانون الميزانية والحسابات المؤكدة والموافقة عليها.
5- القرار بشأن طباعة العملة.
6- القرار بشأن اعلان حرب.
7- الموافقة على تصديق الاتفاقيات الدولية.
8- القرار بشأن اعلان العفو العام والخاص.
9- تعديل الدستور.
10- الموافقة على خطط التنمية.
11- اعداد النظام الداخلي للبرلمان.[1]
12- إقرار المراسيم والتعديل او الرفض، وهذا يتم من خلال:

-تصديق قرار حالة الطوارئ او الاحكام العرفية وتمديد المدة والازالة التي لا تتجاوز أربعة أشهر في كل مرة.

-تصديق المراسيم التي يصدرها مجلس الوزراء الذي يجتمع برئاسة الرئيس في حالة الطوارئ او الاحكام العرفية.

[1] Ibid., p15.

-انتخاب رئيس البرلمان وأعضاء مكتب البرلمان.

-انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية.

-انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون.

-انتخاب رئيس ديوان المحاسبات العالي واعضائه.

-انتخاب رئيس المفتشين العام.

-اتخاذ قرار لإجراء تجديد الانتخابات البرلمانية قبل انتهاء المدة.

-إعطاء الثقة لمجلس الوزراء في مرحلة التأسيس والتوظيف.

-يتمكن البرلمان من تقديم رئيس الجمهورية امام المحكمة العليا بتهمة الخيانة العظمى للبلاد.

-إزالة الحصانة عن النواب.

-اتخاذ قرار لإسقاط العضوية البرلمانية.

-اتخاذ قرار ارسال القوات المسلحة الى الدول الأمنية والسماح بوجود القوات المسلحة الأجنبية في تركيا.[1]

الفرع الثاني: السلطة التنفيذية

وبحسب دستور عام 1982، يعد رئيس الجمهورية مسؤولا عن ضمان تطبيق الدستور واتساق وانتظام المهام التنفيذية للجهات الحكومية، ولرئيس الجمهورية ان يترأس جلسات مجلس الوزراء، يمثل منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية نيابية عن

[1] محمد نور الدين، "**مدخل الى الحركات الإسلامية في تركيا**"، مرجع سابق، ص23.

المجلس الوطني، وله صلاحية اتخاذ القرار باستخدام تلك القوات، ويعين رئيس للأركان العامة، ويعلن قانون الاحكام العرفية وحالة الطوارئ وكل ما يتعلق بتنفيذ وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والدفاعية والأمنية والسياسة الخارجية هي من اختصاص الحكومة التركية، والوزارة المختصة بعد إقرارها من البرلمان.

كما يترأس رئيس الوزراء جلسات مجلس الامن القومي التركي، ويعد مسؤولا امام البرلمان عن تنفيذ السياسة الداخلية والخارجية.[1]

الفرع الثالث: السلطة القضائية

تمارس السلطة القضائية في تركيا من خلال محاكم مستقلة وجهات قضائية عليا نيابة عن الشعب التركي. يستند القسم القضائي في الدستور إلى مبدأ سلطة القانون، إذ تم تأسيس السلطة القضائية وفقا لمبادئ استقلال المحاكم وتأمين مدة تولي القضاة لمناصبهم ويعمل القضاة بشكل مستقل، فهم يحكمون وفقا لقناعاتهم الشخصية واستنادا الى احكام الدستور والقانون والنظام القانوني.

وقد نص القسم القضائي في الدستور على المحاكم العليا التالية:

- المحكمة الدستورية
- محكمة الاستئناف العليا
- محكمة الاستئناف العسكرية العليا
- المحكمة العسكرية الإدارية العليا
- ومحكمة النزاعات القضائية.

الفرع الرابع: الأحزاب السياسية

تعود جذور نشوء الأحزاب السياسة في تركيا الى أواخر العهد العثماني مع ظهور جمعية الاتحاد والترقي، وحزب الأحرار في المرحلة الممتدة بين عامي 1909-1924م.

[1] المرجع نفسه، ص30.

فالتاريخ السياسي التركي الحديث حافل بالكثير من الأحزاب السياسية التي أسست في مراحل مختلفة اضمحل بعضها وتلاشى، او استمر بأشكال وأسماء وصيغ أخرى، كما هو الحال لحزب الشعب الجمهوري الذي اسسه مصطفى كمال اتاتورك عام 1923م، غير ان التصنيف الأساسي لتوجهات الأحزاب السياسية التركية يعد الخطوة الأولى لفهم خريطة التوزع الحزبي في تركيا، حيث تقسم الأحزاب السياسية التركية الى تيارات أساسية وهي:

1-**التيار المحافظ الديمقراطي:** ويمثله حزب العدالة والتنمية AKP.

2-**تيار اليسار العلماني الاتاتوركي:** ويمثله حزب الشعب الجمهوري CHP، وحزب الشباب CP.

3-**التيار القومي التركي:** ويمثله حزب الحركة القومية MHP.

4-**تيار يمين الوسط:** ويقيم أحزاب مثل حزب الطريق الصحيح، حزب الوطن الام

5-**الأحزاب الكردية:** حزب السلامة والديمقراطية، الحزب الديمقراطي الشعبي.

6-**أحزاب صغيرة:** تشكل خليطا من التوجهات القومية والعلمانية والديمقراطية، ويعد تأثيرها السياسي محدودا لنظر عدم قدرتها على تجاوز العتبة الانتخابية لدخول البرلمان.[1]

وتتوزع القوى الحزبية داخل البرلمان الحالي (548 نائبا) على الشكل التالي:

320 نائبا لحزب العدالة والتنمية، 134 نائبا لحزب الشعب الجمهوري، 52 نائبا لحزب الحركة القومية، 26 نائبا لحزب السلامة والديمقراطية، 4 نواب للحزب الديمقراطي الشعبي، و12 نائبا مستقلا.

[1] رضا هلال، مرجع سابق، ص35.

الفرع الخامس: المجتمع المدني

بالرغم من التشكيلة المتعددة للمجتمع التركي الا انه سعى وبواسطة مؤسسات المجتمع المدني من منظمات وجمعيات ونقابات الى الحفاظ على استقلاليته من أي أفكار او ايديولوجيات أخرى. [1]

وقد فسح قانون الجمعيات في تركيا الذي تم تطويره في 2003م المجال امام حركة المجتمع المدني واعطاها مساحة حراك واسعة تجعلها تتحمل مسؤولية كبيرة ليس فقط في مسيرة التنمية الشاملة بل واشراكها أيضا في أليات صنع القرار السياسي والاقتصادي، كما يحق لحركة المجتمع المدني بتركيا الاستفادة من الميزانية العامة في تحقيق التنمية الشاملة للبلاد.

ولكن يقع عاتق المجتمع المدني وتفعيل دورها لتشكيل التوازن داخل تركيا، حيث تعتبر البلديات التركية واحدة من أبرز شركاء المجتمع المدني، حيث تساهم بقسم كبير في تمويل نشاطات الجمعيات والمنظمات، فمن جهته رأى حزب العدالة والتنمية أهمية إطلاق الحريات امام المجتمع المدني من منظمات وجمعيات خاصة ذات التوجه المحافظ أي الإسلامي، فقد عرف المجتمع المدني عدة جمعيات مسلمة تنشط داخل المجتمع التركي.

وقد تخلص قطاع كبير من المجتمع المدني من المزج بين الفعل المدني والسياسي، حيث لم تعد منظمات المجتمع المدني التركي واجهات سياسية، وذلك كنتيجة طبيعية لحرية التنظيم السياسي والأحزاب.

[1] الجميل سيار،" **العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة الى العلمنة**"، (بيروت: مركز الدراسات للوحدة العربية،1997)، ص 189.

المبحث الثالث: محددات صنع السياسة الخارجية التركية

تعبر السياسة الخارجية لأي دولة بوصفها انعكاسا لسياستها الداخلية عن مجموعة من الطرق والاختيارات والبدائل، والخطط التي تكون بمجموعها صيغة التعامل مع الاخرين، فالسياسة الخارجية التركية معنية باعتبار أساسي بأحداث وتطورات التي يشهدها العالم وهذا لا ينفي ارتباطها بالمقدرات الوطنية لها وكيفية مساهمتها في صناعة القرار الخارجي التركي. [1]

المطلب الأول: المقدرات الوطنية لتركيا

الفرع الأول: الموقع الجغرافي

لقد لعب الموقع الجيوسياسي دورا بارزا، كمدخل من مداخل السياسة الخارجية التركية ومحددا هاما لسلوكها الخارجي، حيث تتحدد الأهمية الاستراتيجية لتركيا في ابراز جوانبها بالموقع الجغرافي المتميز الذي تشغله، حيث تبلغ مساحة تركيا حوالي 567.780كلم^2 منها 24000كلم^2 في أوروبا، و756.567كلم^2 في اسيا، ويبلغ طول حدودها 1753كلم منها 877 مع سوريا و610كلم مع روسيا، و269كلم مع بلغاريا، و330كلم مع العراق، و454كلم مع إيران، ويبلغ طول سواحلها 8333كلم على البحر الأسود، و1566كلم على البحر الأبيض المتوسط، و2705كلم على بحر ايجة، و172كلم على الدردنيل، و90كلم على البوسفور، و927 كلم على بحر مرمرة.

[1] احمد شعبان،" **العمل الأهلي في تركيا**"، تم تصفح الموقع يوم: 30 ديسمبر 2015.
الرابط: http://www.ahl-alquran.com

وتمثل هضبة الاناضول قلب هذه المساحة، وقد كان لهذه الهضبة تاريخا مؤثرا في بلورة الفعل السياسي العام للإمبراطوريات التي كانت تركيا جزءا منها.[1]

وبإشرافها أيضا على مضيقي البوسفور والدردنيل، فهي تسيطر على الممر الملاحي الوحيد لسفن كل من بلغاريا، رومانيا، وروسيا، نحو الموانئ العالمية، وهو الامر الذي يجعلها بالتكامل مع قناة السويس وباب المندب، جزءا مهما في الواجهة الاستراتيجية العالمية لحلف الناتو.

ولقد استدرك المنظرون وخبراء الاستراتيجية العالمية هذه الأهمية، واخذوا ينظرون الى تركيا بهدف الاستفادة من موقعها في منطقة الشرق الوسط أولا، ومجاورتها الاتحاد السوفياتي سابقا، وجمهوريات اسيا الوسطى، والقوقاز حاليا، عند وضعهم لمشاريعهم الدفاعية الاستراتيجية، كما اخذ التفكير الغربي يولي أهمية كبيرة لتركيا كونها تعد نقطة انطلاق ثابتة او محتملة لأية قوة عالمية، تفكر في الوصول الى منطقة المضايق (البوسفور والدردنيل)، واطلالتها البحرية المتعددة، كما اعطى هذا الموقع الفرصة للنخب الحاكمة التركية لاستغلاله لصالح تأدية تركيا دورا إقليميا رائدا في القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية، معتمدة على ما تملكه من مزايا جيوسياسية وجيواستراتيجية لتحقيق انفتاح إقليمي.[2]

الفرع الثاني: القدرة العسكرية.

يعتبر الجيش التركي من اقوى الجيوش حجما وكفاءة، اذ يحتل المرتبة الثانية بعد جيش الو.م.أ، في حلف شمال الأطلسي، وتقدر ضخامة القوة العددية للقوات المسلحة

[1] المرجع نفسه، ص11.

[2] شفيعة حداد،" **توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة**"، مذكرة ماجيستر، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2003)، ص 10.

التركية بحوالي 1.206.700 جندي منهم 639الف من القوات العاملة و387من الاحتياطي و180الف من القوات شبه العسكرية (درك وحرص وطني).

فبعد ان حسمت تركيا توجهها السياسي نحو الغرب، عمدت الى تطوير قدراتها العسكرية، التي تتمتع بها قوات بعض دول الناتو ويتأتى هذا المسعى التركي من عدة دوافع تتعلق بانشغالاتها الأمنية، التي فرضها القرب الجغرافي من الاتحاد السوفياتي سابقا، ورغبتها في ان تكون في مستوى المسؤولية كحارس للجناح الجنوبي للناتو بالإضافة الى تقوية موقفها اتجاه دول المنطقة: اليونان، العراق، سوريا الخ، كما لا يمكن التغاضي عن طموحها في ان تصبح قوة إقليمية كبرى.

وانطلاقا من الموقع الذي تحتله تركيا في التفكير الغربي بوصفها احدى ركائز مشاريعها الاستراتيجية في أكثر من منطقة في العالم، سعى الغرب الى تطوير القدرة العسكرية التركية، والمشاركة في تخطيط مشاريعها الدفاعية والاستراتيجية، اذ تعد تركيا ثالث أكبر المتلقين للمساعدات العسكرية الأمريكية، وهي أيضا خامس زبون للسلاح الأمريكي بعد السعودية مصر، تايوان، اليابان.[1]

الفرع الثالث: الإمكانيات الاقتصادية.

يتسم الاقتصاد التركي بجل الاقتصاد الإقليمي، ويعتبر من أكثر الاقتصاديات العالمية حيوية، اذ يحتل المرتبة السادسة عشر عالميا، بدخل قومي اجمالي يقدر بحوالي 401 بليون دولار، ويساهم في التجارة العالمية بما يقدر ب 22 مليار دولار، كما انه يعد أكبر اقتصاد في البلقان والشرق الأوسط.[2]

---

[1] احمد داوود اوغلو، " **العمق الاستراتيجي**"، الطبعة الثانية، (قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزير للدراسات،2011)، ص 48.

[2] المرجع نفسه، ص 43.

وبالرغم من الجهود التي تبذلها تركيا في الاستخدام الأمثل لإمكانياتها ومواردها، اذ تمتلك تركيا محاصيل زراعية لها قيمتها الاقتصادية الكبيرة مثل: القطن، السكر، التبغ، والفواكه ، إلا ان ومع السياسة الجديدة التي تنتهجها تركيا على الصعيدين الداخلي والخارجي ، فإن الأرقام في تركيا تتحدث عن تقلص ارقام البطالة بشكل كبير، وزيادة في الناتج القومي، والصادرات التركية المبنية على صناعات تركية ذات جودة عالية أصبحت تنافس في السوق العالمية بجدارة، فبعد ان كانت الأوضاع الاقتصادية في تركيا لا توصف إلا بالأزمة والانهيار لعقود طويلة، فقد اصبح يعتبر واحد من الاقتصاديات الصاعدة في العالم، ويحتل المرتبة السادسة عشر عالميا وسادسا اكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي.

وأصبحت المنتجات التركية تنافس مثيلاتها في بعض البلدان الأوروبية، كما تجاوزت تركيا المشكلات الاقتصادية التي كانت تواجهها في السابق مثل: العجز والتضخم، وازدادت الاستثمارات الأجنبية الواردة اليها، ولأول مرة تضيق الفجوة بين معدلات التنمية التركية ومعدلات التنمية الاوروبية.[1]

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية التركية

توضع محددات السياسة الخارجية التركية وفق مقاييس المصلحة القومية التركية، والتغيرات في البيئة الدولية والإقليمية ومستجداتها، وتتولى الحكومة التركية ممثلة برئيس الحكومة ووزير الخارجية برسم معالم السياسة الخارجية، وبما يتسق مع المتطلبات والتهديدات الأمنية والسياسية التي تناقش في مجلس الأمن القومي.

[1] عقيل سعيد محفوظ، " **سوريا وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**"، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز الدراسات للوحدة العربية،2009)، ص 120.

وقد عمد حزب العدالة والتنمية بعد توليه الحكم في تركيا الى إعادة بناء السياسة الخارجية التركية وفق مفاهيم ومبادئ جديدة تنسجم مع بنيته الفكرية، وتاريخ ومصالح تركيا.

هذه المفاهيم والمبادئ أكسبت السياسة الخارجية التركية بعدا جديدا وخصوصا بعد تولي "أحمد داوود أغلوا" مهام وزارة الخارجية، ويمكن عرض هذه المبادئ والمفاهيم على النحو الاتي:

1-**مفهوم التصور الذاتي:** تقوم السياسة الخارجية التركية وفق هذا المفهوم على رسم أبعاد ومنظور السياسة الخارجية، من خلال تحليل الاستمرارية الحضارية والتحولات الدولية، وبناء السياسة الخارجية على العمق التاريخي والحضاري.

2-**العمق الاستراتيجي:** طرحه لأول مرة وزير الخارجية "أحمد داوود أغلوا"، ويعتمد في بناء السياسة الخارجية التركية على البعد الجيوبوليتيكي، والامتداد الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والتاريخي التركي في محيطها الجغرافي. الأمر الذي ينقل تركيا لدائرة التأثير الإقليمي والدولي.[1]

3-**مركزية الدور الإقليمي والدولي:** نستمد من هذا المفهوم عنصران أساسيان:

الأول: مفهوم الجسر أو صلة الوصل بين الشرق والغرب من الناحية الجغرافية والثقافية والسياسية

والثاني: فيه الدور التركي بوصفه دور بناءا ومحوريا في إعادة انتاج مفاهيم توازن القوى الإقليمية والدولية.[2]

[1] المرجع نفسه، ص121.

[2] Murat Yesiltas Ali balci, **"a dictionary of turkish foreign policy in the AK party era conceptual/map, republic of turkey ministry of foreign "**(Ankara: center for strategic research, 2013), p7.

4-**التوجه الشرقي:** حرس حزب العدالة والتنمية على تطبيق هذا التوجه وتفعيله باتجاه البلدان العربية، ودول الجوار التركي.

5-**القوة الناعمة:** اذ تعتمد السياسة الخارجية التركية على عناصر ديبلوماسية والثقافة والتعاون الاقتصادي، والتفاهمات التاريخية لأداء دور إقليمي في محيطها الجغرافي القريب والبعيد.

6-**الديبلوماسية الاستباقية:** وفق هذا المفهوم تعمل الديبلوماسية التركية على توقع الأزمات القادمة، وطرح حلول لها قبل استفحالها من خلال تطوير علاقتها مع دول الجوار والقيام بدور قيادي في حل الأزمات في المنطقة.

7-**الديبلوماسية المتوازنة:** بحيث تؤدي تركيا دورا في مختلف القضايا والمواقف الدولية، وتأخذ تركيا بذلك موقع العامل القوي في التوازنات الدولية.

8-**نموذج جديد من الديبلوماسية بين الشرق والغرب:** فالسياسة الخارجية التركية تتعامل مع دول الشرق من منطلق تاريخها وثقافتها وهويتها الشرقية، ومع الدول الغربية وفق منظور غربي يقوم على معايير الديمقراطية والحكومة المدنية، والمصالح الاقتصادية المشتركة.

9-**الديبلوماسية الإنسانية:** وفق لهذا المبدأ فان على السياسة الخارجية التركية ان تقوم على أسس إنسانية، ولذلك فتركيا ستتدخل وتهتم بمختلف الأزمات ذات الأبعاد الإنسانية في نطاقها الجغرافي الإقليمي وحتى الدولي. [1]

المطلب الثالث: معالم السياسة الخارجية التركية:

ليس ثمة شك في أن القيام بجهود استراتيجية في العلاقات الدولية، وتحليل سيناريوهات وعمل الاسقاطات المستقبلية، أمر بالغ الأهمية في تطوير أدوات السياسة الخارجية، ولهذا وضعت الحكومة التركية مهمة التعاون مع الجهات الناشطة في مجال

[1] Ibid, p8.

السياسة الخارجية داخل المؤسسات العامة، مثل: المراكز البحثية ومعاهد السياسة الخارجية وأقسام العلاقات الدولية بالجامعات، في رأس جدول أولوياتها.

وفي إطار الملاحظات السابقة، أقرت الحكومة التركية عدد من السياسات التي سعت الى تنفيذها:

1- تمثل تركيا عنصر استقرار في المنطقة بديمقراطيتها واقتصادها وموقفها المحترم لحقوق الانسان، وبخصائصها هذه ستبادر أكثر لحل الازمات التي تعاني منها المناطق المجاورة.

2- الانطلاق من مبدا وجود البيئة الإقليمية الأمنة يسهم اسهاما مهما في التنمية الاقتصادية ولهذا السبب تبذل تركيا الكثير من الجهود من اجل إقامة الأمن والاستقرار في محيطها القريب، كما تعمل على تطوير جهودها الرامية الى استمرار العلاقات الطيبة القائمة على الحوار مع جيرانها ودعم التعاون الإقليمي.

3- ان لتركيا علاقات جغرافية وتاريخية وثيقة مع أوروبا، ولهذا ستبقى علاقاتها مع الدول الاوربية في المراتب الأولى في جدول اعمال سياستها الخارجية.

4- ستسعى تركيا في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي بتحقيق التزاماتها وتنفيذ الشروط التي يطلبها الاتحاد مع الدول الأخرى أيضا للانضمام اليه في أسرع وقت ممكن. [1]

[1] عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص 125.

5- تواصل الجهود في سبيل اخذ تركيا لمكانتها التي تستحقها داخل مفهوم الامن والدفاع الأوروبي (AGSK)، الذي تشكل في إطار[1] الدماء بغض النظر عن دين وعرق أصحابها، وتواصل تركيا تدعيم الجهود الرامية إلى إقرار السلام لذي تشكل في إطار استراتيجية الدفاع الأوروبي الحديثة، بصورة متوازية مع الاسهام الذي قدمته تركيا حتى اليوم في حلف الناتو (nato).

6-استمرار التعاون السياسي والاقتصادي بين تركيا والدول الحليفة والصديقة، وتكثيف هذا التعاون خاصة في مجالات الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا، والاستثمار والتجارة.

7-مواصلة التعاون مع الو.م.أ، والذي تغلب عليه الصفة الدفاعية، وتعميم هذا التعاون في المجالات الاقتصادية والاستثمار والعلوم والتكنولوجيا.

8-مواصلة علاقات الصداقة مع الاتحاد الفيدرالي الروسي واسيا الوسطى والقوقاز على أساس هذا التعاون بعيدا عن المنافسة.

9-مواصلة العلاقات التي تعتمد على المصالح الاقتصادية المتبادلة مع اليونان تمهيدا لحل المشاكل السياسية المعقدة في ظل مناخ الثقة الذي ستشكله هذه العلاقات.

10-بالنسبة لقضية قبرص، تؤكد الحكومة التركية على انه لا يمكن التغاضي عن حق وجود الشعب التركي، وهويته، وحق تقرير مستقبله وضرورة ان يعتمد الحل على التوافق بين الدولتين الموجودتين في الجزيرة، وأن قبول القبارصة اليونان الى الاتحاد الأوروبي، بشكل منفرد قبل حل هذه المشكلة سيصل بها الى حال أكثر تعقيدا.

[1] محمد زاهد جول،" **التجربة النهضوية التركية**"، الطبعة الاولى، (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013)، ص195-196.

11-بالرغم من القرابة التاريخية والثقافية والاجتماعية مع الجمهوريات التركية في اسيا الصغرى، فان تركيا في الحقيقة لم تستطع تلبية التوقعات في علاقاتها مع هذه الدول، وبذل حزب العدالة والتنمية وسعيه من اجل توطيد العلاقات مع هذه الجمهوريات والوصول بها الى أرقي مستويات التعاون الشامل.

12-ان الدم الذي ينزف في الشرق الأوسط يثير قلق وحزن الشعب التركي الذي له علاقات ثقافية وتاريخية وطيدة مع هذه المنطقة، كما يتأثر بها الراي العام العالمي، ويؤمن حزب العدالة والتنمية بان تحقيق سلام دائم وشامل بشكل عاجل هو السبيل الوحيد لحقن الدماء بغض النظر عن دين وعرق أصحابها وتواصل تركيا تدعيم الجهود الرامية الى إقرار السلام. [1]

13-دفع منظمة التعاون الإسلامي الى تطوير أنشطة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي التجاري (ISEDAK) التي يتولى رئيس جمهورية تركيا رئاستها داخل منظمة التعاون الإسلامي.

14-تقوم الحكومة التركية لبذل الجهود من اجل توظيف الطاقات الكامنة في تركيا لأنها تعد بفرض تعاون واسع بين دول المنطقة.

15-مواصلة الجهود الرامية الى تطوير سياسة ذات محور أوروآسيوي الى جانب البعدين التقليديين الأوروبي والاطلسي للسياسة الخارجية التركية، وفي هذا الصدد تقوم الحكومة التركية ببذل الجهد من أجل تعزيز التعاون في إطار منظمة التعاون الاقتصادي (ECO).

[1] المرجع نفسه، ص197-198.

16-بحث فرص التعاون في القوقاز مع تنحية عداءات فترة الحرب الباردة جانبا، وهكذا ستساهم تركيا في توحيد هذه المنطقة التي تمتلك موارد غنية تحت الأراضي وفوقها مع الشرق الأوسط والبلقان من الناحية الاقتصادية.

17-بحث تطوير علاقات تركيا مع الاقتصاديات الدينامية في الفلبين وجنوب شرق اسيا على مختلف المستويات والتوجهات والسعي لزيادة تطوير هذه العلاقات وتوطيدها.

18-تطوير سياسيات تركيا في البلقان في ضوء علاقاتها التاريخية والثقافية والاقتصادية مع دول هذه المنطقة وإعادة بلورتها اذ لزم الامر.

19-بذل الجهود لتوفير مزيد من الحماية لحق المواطنين الاتراك الذين يعيشون خارج الوطن وتحفيز الأجهزة الموجودة للعمل بشكل أكثر فعالية من اجل القضاء على المشاكل التي يواجهها.[1]

المطلب الرابع: مرتكزات السياسية الخارجية التركية الجديدة.

ارتكزت السياسية الخارجية التركية الجديدة على خمسة أسس:

- **التوفيق بين الحريات والامن:** ففي وقت كان اللاعبون العالميون واولهم الولايات المتحدة يغلبون الاعتبارات الأمنية على ما عداها بعد 11 سبتمبر كانت تركيا البلد الوحيد الذي نجح في التقدم على صعيد الإصلاح السياسي من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية، وهو ما جعل تركيا نموذجا لبلدان أخرى.
- محاولة حل المشكلات العالقة بين تركيا وجيرانها او ما يسمى ب " **تصفير المشكلات**"، وبالتالي إخراج تركيا من صورة البلد، المحاط بالمشكلات والدخول في صورة البلد ذي

[1] المرجع نفسه، ص 199.

العلاقات الجيدة مع الجميع وهذا إن تحقق يمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة.

- **إتباع سياسة خارجية متعددة الابعاد ومتعددة المسالك:** ففي الظروف الدولية المتحركة الحالية من غير الممكن إتباع سياسة ذات بعد واحد، وبدلا من ان تكون تركيا مصدر مشكلة في استقطابات، الغرب، الشرق، والشمال، الجنوب واسيا واوروبا، والغرب والاسلام، تكون على العكس مصدر حل للمشكلات، وبلدا مبادرا الى طرح الحلول لها وبلدا بشكل مركز جذب يساهم في إرساء[1]السلام العالمي والإقليمي، ومن ضمن هذا المنظور لا يجب النظر الى أي خيار على انه بديل عن الاخر ولا التعاطي مع كل الخيارات في الوقت نفسه على انه تناقض.
- **تطوير الاسوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية:** لقد كان التعريف الشائع في المرحلة الماضية ان تركيا "بلد جسر" تصل بين طرفين في المرحلة الجديدة على تركيا ان لا تكون جسرا بل "بلدا مركز".
- الانتقال من السياسة الجامدة والكمون الديبلوماسي الى الحركة الدائمة والتواصل مع كل البلدان العالم المهمة لتركيا.

وعلى هذه الأسس الخمسة التي يحددها احمد داوود اغلوا فإن توفير الأدوات الضرورية لنجاحها يتطلب أيضا إعادة توجيه البوصلة الفكرية لموقع تركيا وجعلها منسجمة مع عمقها التاريخي والحضاري والثقافي المتمثل في العالم الإسلامي ومنه العربي بعدما ابتعدت عنه منذ انهيار السلطة العثمانية، حيث أصبحت تركيا جزءا تابعا للمنظومة الغربية الإسرائيلية.

[1] محمد نور الدين، "**شؤون الأوسط**"، العدد 123، (بيروت: 2006)، ص 30.

خلاصة واستنتاجات الفصل الاول

نستخلص مما سبق ان الموقع الجيوسياسي لتركيا قد لعب دورا بارزا، حيث تتحدد الأهمية الاستراتيجية لتركيا في اغلب جوانبها، بالموقع الجغرافي المتميز الذي تشغله، وما ينطوي عليه من مضامين سياسية، اقتصادية، اجتماعية وعسكرية.

كما ان نظام وبنية الحكم في تركيا هي مرحلة ممتدة من تأسيس الخلافة العثمانية الى مرحلة وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم ، مرورا بتأسيس الجمهورية التركية ومراحل الانقلابات العسكرية، ولذلك يمكن القول ان التحول في شكل النظام السياسي التركي وماهيته هو تحول استمر منذ سقوط الخلافة العثمانية، ليستقر على الشكل الحالي من النظام السياسي، وهي أطول مدة استقرار في تاريخ الدولة التركية الحديثة، يقترب فيها حزب العدالة والتنمية الحاكم من توصيف الحركة التاريخية والاجتماعية في تشابه كبير الى حد ما منها الحركة التاريخية التي مثلها العثمانيون.

كما شهدت السياسة الخارجية التركية خاصة منذ وصول حزب " العدالة والتنمية " الى الحكم تغيرات جوهرية ذات صفة إيجابية مهمة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وذلك ان تركيا بدأت تلعب دورا متميزا وفاعلا في السياسة الخارجية وقضايا العرب والقضايا الإقليمية على العموم ما دفع الغرب الى إعادة النظر بالعلاقات معها حرصا على الشراكة الاستراتيجية من اجل حل القضايا المتعثرة التي لا يمكن حلها الا بواسطة قوى إقليمية فاعلة مثل تركيا.

الفصل الثاني

أبعاد الدور الإقليمي الاستراتيجي لتركيا

مقدمة الفصل

في هذا الفصل حاولنا معالجة أبعاد الدور الإقليمي التركي من خلال مختلف العلاقات التركية بالجوار الإقليمي، وكذلك دورها في إدارة مختلف الصراعات الإقليمية والدولية، من اجل رغبتها في الحصول على دور رائد في المنطقة، وذلك من خلال سعيها إلى الفصل الثاني: أبعاد الدور الإقليمي الاستراتيجي لتركيا لعب دور الوسيط في العديد من الأزمات.

المبحث الأول: العلاقات التركية بالجوار الإقليمي

تستمد معظم الدول تطورها من خلال العلاقات التي تقيمها مع الدول الأخرى، ولا يمكن لدولة ما الاستغناء عن تلك العلاقات، وخاصة العلاقات التي تقيمها مع محيطها الإقليمي، وذلك لما لهذا المحيط من تأثير كبير في تطور هذه الدولة حتى في أمورها الداخلية، فخصصها هذا المبحث لدراسة العلاقات التركية بالجوار الإقليمي من خلال عدة مطالب أهمها:

المطلب الأول: العلاقات التركية الإيرانية

باعتبار إن إيران وتركيا تربطهما علاقات تاريخية طويلة الأمد حيث تميز تاريخ العلاقات بين البلدين بعدة مراحل أهمها.[1]

الفرع الأول: المرحلة الأولى

قبل تأسيس تركيا الحديثة تميزت هذه المرحلة بالصراع الدموي بين الفرس والأتراك على خلفية التباينات الشيعية، السنية كرافعة استراتيجية في لعبة الصراع على النفوذ والمصالح بين الطرفين في المنطقة، وحسم الأتراك العثمانيون في ذلك الحين الصراع

[1] محمد عبد القادر، " **تاريخ العلاقات الايرانية التركية** "، تم تصفح الموقع يوم: 31ديسمبر 2015. الرابط: http// : www.aahwazssttidies.org/main/ind…mib :49flong : AR

لمصلحتهم في معركة "غالدرين"عام1514، وكسروا بالتالي شوكة الفرس، الصفويين بقيادة الشاه "إسماعيل الصفوي"، وأزاحوهم عن مسرح المنافسة في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية

تميزت بالتاريخ الحديث لكل من البلدين، فقد مرت إيران وتركيا بمراحل مماثلة تقريبا، حيث شهد البلدان ثورتين في مطلع القرن الماضي، الأولى أدت إلى انبثاق الدولة التركية الحديثة التي أسسها مصطفى كمال أتاتورك على أنقاض التركة الجغرافية والبشرية للسلطنة العثمانية سنة 1923م[1].

والثانية أدت إلى ظهور الدولة الشاهنشاهية الدموية على يد الشاه رضا البهلوي، لتدخل العلاقات التركية الإيرانية مرحلة التهدئة ولم تطرأ عليها أزمات، ووصلت إلى مرحلة التحالف العسكري بسبب تواجدهما في حلف ب غداد1955 إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والذي تحول فيها بعد إلى مجلس التعاون الاقتصادي الذي يضم دول أسيا الوسطى التي جانب تركيا وإيران.

بعد ذلك بدأ التوتر يجتاح العلاقات بين البلدين على خلفية قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م، البلدين ينطقان من نظرتين مختلفتين إلى العالم باسم أيديولوجية إسلامية شيعية نظاما وحكما في إيران، أما تركيا علمانية نظاما وإسلامية سنية حكومة، وهذا التباين خلق نوعا من عدم الثقة بين أنقرة وطهران.

[1] المرجع نفسه. الرابط:
http// : www.aahwazssttidies.org/main/ind…mib :49flong : AR

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة

تميزت بتحسن العلاقات بين البلدين خلال فترة ولاية رئيس الوزراء الإسلامي اريكان، الذي قام بزيارة أولى إلى إيران في سبتمبر 1996 وعلى خلفية الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، اعتمدت إيران بشكل كلي على الأراضي التركية تلبية لاحتياجاتها التجارية، الاقتصادية والعسكرية.[1]

ودخلت العلاقات التركية الإيرانية مفترقا حاسما بعد احتلال العراق عام2003، اذ ساهم هذا الاحتلال في تبدل موازين القوى لصالح إيران، بشكل جعل المصالح التركية عرضة للخطر، من جراء بروز الطموحات القومية الكردية ومخاطر امتدادها إلى جنوب شرق الأناضول وغالبيته السكانية الكردية، كما أدى احتلال العراق إلى إعادة توزيع لموازين القوى الإقليمية عموما وبين إيران وتركيا خصوصا.[2]

ومع تولي حزب العدالة والتنمية عام 2002 وسعيه لتحسين العلاقات مع إيران كجزء من سياساته القائمة على القائمة على حسن لجوار، دخلت العلاقات التركية الإيرانية مرحلة مختلفة وجديدة انعكست اقتصاديا، وسياسيا وامنيا على البلدين.[3]

والملاحظ إن متغير التاريخ لعب دورا في خلق نوع من التصادم أحيانا والتعاون أحيانا أخرى في علاقات البلدين، لكن مجمل ما يحكم العلاقات الإيرانية التركية هو وجود

---

[1] ايمان دني، "**الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**"، (الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص 161.

[2] محمد عبد القادر، مرجع سابق.الرابط:
http// : www.aahwazssttidies.org/main/ind…mib :49flong : AR

[3] ايمان دني، مرجع سابق، ص 162.

مصالح مشركة، كما عبر عنه أردوغان بقوله: "إننا ننطلق في علاقاتنا مع إيران وفق مصالحنا، ولا تسترعينا مصالح الآخرين".[1]

المطلب الثاني: العلاقات التركية السورية:

كانت أولى العلاقات بين تركيا وجيرانها العرب قد بدأت مع سوريا والعراق، كونهما دولتين تقعان على حدودها الجنوبية مباشرة، وقد اهتمت تركيا بتوطيد علاقتهما معهما بشكل كبيرو قد تميزت العلاقات التركية–السورية بعدة مراحل أهمها:

الفرع الأول: المرحلة الأولى

وهي أطول مرحلة تاريخية في العلاقات بين الجانبين امتدت بين عامي 1923–1998 و قد شهدت هذه المرحلة الكثير من التوترات و النزاعات، وأدت فيها القضايا المشتركة "قضية لواء إسكندرونة ،قضية المياه المشتركة، القضية الكردية" دورا كبيرا في زيادة حدة هذه التوترات حتى كادت تصل مرحلة الصراع المسلح مرات عدة، وهذا ما جعل العلاقات تصل إلى أعلى درجات التراجع و القطيعة، و هوما انعكس سلبا على المستويين الداخلي و الخارجي لكل بلد، و انتهت هذه المرحلة من العلاقات عام 1998 بتوقيع اتفاق اضنة التاريخي الذي كان نهاية لهذه المرحلة، وبداية لمرحلة جديدة في العلاقات بينهما.[2]

[1] محمد عز العرب، "**العلاقات الإيرانية التركية، مختارات إيرانية**"، العدد 51، تم تصفح الموقع يوم: 2016/3/9. الرابط: http://www.albainah.net/index.asps.

[2] محمد عبد العاطي التلولي، "**السياسية الخارجية التركية اتجاه سوريا 2002–2008** "، رسالة ماجستير، (جامعة الأزهر: غزة، 2011)، ص51.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية

وهي المرحلة الممتدة بين عامي 1998-2011 وتعتبر هذه المرحلة تاريخية بكل المقاييس، شهدت فيها العلاقات نقلة نوعية غير مسبوقة من مرحلة النزاع الى مرحلة تعزيز العلاقات وتطويرها على المستويات كافة، حتى وصلت مرحلة التحالف الاستراتيجي، وكان لاتفاق اضنة الدور الأول في وضع حجر الأساس لهذه المرحلة، ثم جاءت السياسة الخارجية لكل من تركيا وسورية لتسهم في تقارب البدلين وإقامة علاقات جديدة على أساس المصلحة المشتركة، وما أدى إليه ذلك من تطورات على الأصعدة كافة.

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة

أحدثت الثورة السورية التي اندلعت مطلع عام 2011 متغيرات جديدة في طبيعة العلاقات التركية-السورية، إذ عادت هذه العلاقات إلى التراجع بسبب تناقض مواقف كل من تركيا والنظام السوري حيال الثورة السورية، وهذا التناقض بين الطرفين جعل العلاقات تعود إلى ما كانت عليه قبل عام 1998م من التوتر وحتى القطيعة، وما تزال هذه المرحلة مستمرة لحد الآن.[1]

المطلب الثالث: العلاقات التركية -العراقية.

ان العراق وتركيا بلدان تربطهما علاقات تاريخية ثقافية واقتصادية وسعى البلدان لتطوير علاقاتهما منذ الاعتراف التركي بالعراق عام 1928 انطلاقا من مصالحهما المشتركة لاسيما وان هذين البلدين تربطهما حدود مشتركة وقضايا مشتركة كالمياه،

[1] عقيل سعيد محفوظ، "**العلاقات السورية-التركية: التحولات والرهانات**"، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص51.

والأكراد والتركمان، وأخيرا النفط ولا شك ان العلاقات العراقية–التركية مرت بعدة مراحل أهمها:

الفرع الأول: المرحلة الأولى

اتسمت هذه المرحلة بالعلاقات العراقية التركية قبل الاحتلال الأمريكي للعراق، فمنذ ان حلت مشكلة الحدود بين البلدين وتمت إقامة علاقات حسن الجوار بين البلدين عام 1926 والتي أرست حدود البلدين الجارين، واخذت العلاقات تشهد تطورا بعد ان أعلنت تركيا اعترافها الرسمي بالعراق عام1928م، ومنذ ذلك التاريخ بدا البلدان إقامة تمثيل دبلوماسي بينهما وذلك عام 1929م، وعلى اثر تزايد نشاط التمرد الكردي على الحدود العراقية – التركية، وصل الى انقرة وفد عراقي برئاسة وزير الخارجية نوري السعيد اجرى خلال هذه الزيارة مباحثات مع رئيس الوزراء التركي عصمت اينونو ووزير خارجيته توفيق رشدي اراس، وتركزت المباحثات حول النقاط التالية:

1–بحث قضية الأمن على الحدود العراقية التركية.

2–بحث قضية النفط.

3–بحث إمكانية عقد اتفاقية تجارية بين البلدين. [1]

ولأجل تطوير علاقات حسسن الجوار بين البلدين زار الملك فيصل الاول تركيا في تموز عام 1931 وجرى خلال الزيارة التوقيع على اتفاقيات ثنائية تتعلق بالإقامة والتجارة وتسليم المجرمين.

[1]عبد الرحمان عوني السبعاوي، "**علاقات تركيا الخارجية في كتاب تركيا المعاصرة**"، (جامعة الموصل، 1977)، ص 224.

وفي عام 1946م دخلت تركيا والعراق في معاهدة صداقة وحسن جوار مع ملاحق تتعلق بتنظيم مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما وكذلك بشأن تنظيم التعاون المتبادل في أمور الأمن والتربية والتعليم والثقافة والمواصلات البريدية والبرقية والتليفونية.

وفي عام 1955 سعت الولايات المتحدة الى إقامة حلف في منطقة الشرق الأوسط لاحتواه الاتحاد السوفياتي، وكانت تركيا هي الدولة التي لعبت دورا في تكوين هذا الحلف الذي ضم كل من العراق وإيران، وباكستان وبريطانيا.

وشهدت فترة السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم تبادل الزيارات بين البلدين لا سيما فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والتجاري.

وشكل العراق في الثمانينات الدولة الثانية في قائمة الدول المستوردة من تركيا والدولة الثالثة في قائمة الدول المصدرة لها.

وما انتهت الحرب العراقية –الإيرانية بدأت تركيا بالتحول نحو موقف جديد في سياستها تجاه العراق اتسمت ملامحه في:

أ–اظهار القلق والمخاوف من تزايد قوة العراق الإقليمية، اذ عدت تركيا ذلك بمثابة تهديد لأمنها القومي.[1]

ب–ابداء المساعدة والدعم للولايات المتحدة الأمريكية في التفتيش على أوراق ضغط إقليمية على العراق.

ج–استخدام ورقة المياه في الضغط على العراق خلال عام 1979م–1990م.

ومع دخول القوات العراقية الى الكويت في 2افريل 1990. قامت الولايات المتحدة بحشد الدعم الدولي والإقليمي ضد العراق، وبدأت تركيا تشعر بأهميتها الإقليمية عندما

[1] المرجع نفسه، ص121.

حدثت ازمة الخليج الثانية وأدركت ان الفرصة أصبحت سانحة لممارسة دور إقليمي في المنطقة، وعدت نفسها أحد الفواعل الإقليمية البارزة على صعيد هذه الأزمة بالنظر لموقعها

الجيبوليتيكي المتاخم للعراق وارتباطاتها الإقليمية والدولية كحلف شمال الأطلسي ومصالحها ومصالح الحلف في الخليج العربي، وبدأ التوتر في العلاقات بين الجارين العراق وتركيا، وأيدت تركيا القرارات الصادرة ضد العراق من قبل الأمم المتحدة، وأعلنت رسميا الالتزام بها. [1]

الفرع الثاني: المرحلة الثانية

وقفت تركيا في علاقاتها مع العراق موقفا سلبيا على طول امتداد الفترة الممتدة بعد حرب الخليج الثانية عام 1991م، وقد تضررت اقتصاديا من جراء الحصار الاقتصادي المفروض على العراق ورفض تركيا تدفق النفط بشكل طبيعي عبر أراضيها بسبب الضغوط الأمريكية والقرارات الصادرة من الأمم المتحدة ضد العراق ، وعندما بدأت الإدارة الامريكية في صيف 2002 بتحريك المسألة العراقية في اتجاه تشكيل مناخ ضاغط لشن حرب لإسقاط النظام العراقي فقد زار ولفوويتز مساعد وزير الدفاع الأمريكي تركيا في تموز 2002 طالبا منها المشاركة في الحرب وفتح جبهة شمالية ضد العراق.

وكانت الولايات المتحدة تريد من تركيا ان ترد سريعا على مطالبها الا ان تركيا كانت تسعى لمنع نشوب الحرب، وتغيير المعادلة الإقليمية والسعي للتدرج للتعاون مع الإدارة الأمريكية تجاه العراق.

[1] إبراهيم خليل الناصري، " **السياسة الخارجية إزاء الشرق الأوسط للمدة الواقعة 1945-1991**"، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 1995)، ص98.

واتخذ البرلمان التركي قرار بعدم المشاركة في الحرب أو وجود قوات اجنبية متمركزة على أراضيه، وقد أدى الموقف التركي هذا من الحرب على العراق الى خسارة اقتصادية كبيرة كان يمكن ان تستفاد منها تركيا من الولايات المتحدة ومع انتهاء الحرب وإقامة مجلس الحكم العراقي سعت تركيا لإقامة علاقات مع العراق ولاستمرار تدفق النفط اليها عبر كركوك، وكما شاركت تركيا في المؤتمرات المتعددة التي عقدت بشأن العراق لاسيما الإقليمية والتي تتعلق بدول الجوار العراقي والتي كانت تؤكد في جميع المؤتمرات على أهمية الحفاظ على وحدة العراق واستقراره ومنع تسلل إرهابيين عبر أراضيها كما أنها استقبلت عدد كبيرا من المسؤولين العراقيين الذين زاروا تركيا بعد سقوط النظام العراقي في نيسان 2003 منذ قيام مجلس الحكم مرورا بالحكومة المؤقتة والانتقالية، ومن ثم الدائمة وذلك من أجل تطوير وتعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين البلدين الجارين.[1]

المطلب الرابع: العلاقات التركية الروسية.

على الرغم من العداء التاريخي الذي استمر قرونا عدة بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية، والتوتر السياسي بين واريثهما الاتحاد السوفياتي والجمهورية التركية في مرحلة الحرب الباردة، فان روسيا في ظل رئاسة فلا ديمير بوتين وتركيا في ظل حكم رجب طيب أردوغان، تمكننا بصورة ملحوظة من تجسيد العداء والتوتر بينهما ويمكن تقسيم هذه المرحلة من العلاقات بينهما الى عدة فروع أهمها:

[1] عبد الرحمان عوني السبعاوي، " **العلاقات العراقية-التركية 1932-1957**"، (جامعة الموصل، 1976)، ص28.

الفرع الأول: المرحلة الأولى

بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم، لم تخفي روسيا مخاوفها من ان تتجه الحكومة التركية الجديدة ذات المرجعية الإسلامية الى دعم المقاتلين الشيشان بكل الوسائل ضد الحكومة الروسية.

ولطمأنة روسيا وتبديد مخاوفها، صرح رئيس وزراء تركيا عبد إله غول، الذي تولى رئاسة الوزارة من 18 نوفمبر 2002، الى 14 مارس 2004 لصحيفة ديلي نيوز، التركية في 15نوفمبر 2002 بما يلي: "هدفنا ان نظهر للعالم اننا دولة ذات شعب مسلم، يستطيع ان يكون أيضا ديمقراطيا شفافا، عصريا، ويتعاون مع الجماعة الدولية".[1]

ولتأكيد هذا التوجه، قام رئيس حزب العدالة والتنمية أردوغان، الذي أصبح فيما بعد رئيس وزراء تركيا، بزيارة روسيا في ديسمبر 2002، واكد ضرورة وقوف تركيا مع روسيا في محاربة الإرهاب، وأعرب الرئيس الروسي بوتين من جانبه برضاه عن مستوى العلاقات بتركيا، واتفق الزعيمان على تعزيز التعاون الاقتصادي بين دولتهما. ولكن من جانب اخر، نظر صانع القرار الروسي الى تركيا على أنها فاعل أكثر استقلالية في السياسة الخارجية، على خلاف ما كانت عليه في أثناء الحرب الباردة، حين كانت توصف بأنها حليفة الولايات المتحدة الأمريكية.

ولعل زيارة الرئيس الروسي بوتين، الى تركيا نهاية عام 2004 م هي التي وضعت حجر الأساس للعلاقات بين البلدين وتوقيعه في حينها على الإعلان المشترك لتعميق الصداقة والشراكة متعددة البعدين بين جمهورية تركيا والاتحاد الروسي، ثم تكررت

[1] فيصل معمر خولي، "**العلاقات التركية-الروسية من الارث الماضي الى أفاق المستقبل**"، الطبعة الأولى، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص40.

الزيارات المماثلة وكانت زيارة الرئيس التركي عبد الله غول الى روسيا في 2009 م اتسمت ببرنامج مكثف جدا على عكس عمق العلاقات المتنامية بينهما.

واعطت الزيارة انطباعا ان هذه العلاقة تتنقل من إطار الجيرة الى إطار التعاون الاستراتيجي خصوصا بعد تنويع تركيا لخياراتها الخارجية واتباعها سياسة تعدد البعد والتي لم تستثن أحد، وقال رئيس الحكومة الروسية بوتين خلال لقائه الرئيس التركي ان مواقف البلدين تتطابق في معظم القضايا الخارجية وان تركيا هي احدى أولويات السياسة الخارجية الروسية[1].

ولا ينفي هذا وجود تناقضات أو خلافات بينهما، بشأن قضايا عدة:

أ-عارضت تركيا نشاط حزب العمال الكردستاني التركي بذريعة انه نشاط ثقافي يصب في مصلحة روسيا، ورأت فيه استهدافا لها، واستمرارا للمشكلات بينها وبين روسيا، ولم تبال روسيا بتلك المعارضة، بل عقد في موسكو في 21-12-2002م مؤتمرا لممثلي الناشطين في سبيل الحرية والديمقراطية.

ب-اتهمت تركيا روسيا بإيواء حزب العمال الكردستاني، في حين اتهمت روسيا تركيا بإيواء العديد من القادة الشيشان على أراضيها، وتقديم الدعم المادي لهم.

ج-استخدمت روسيا في 21 أفريل 2004 حق النقض ضد خطة الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان، للسلام في قبرص، وهي الخطة التي كانت تدعمها تركيا.

د-شرع الدوما الروسي في أفريل 2005 قانونا يعتبر العثمانيين مسؤولين عن "إبادة الأرمن العثمانيين" عام 1915م وأبدت تركيا امتعاضها منه.

[1] نورهان الشيخ، "**روسيا والاتحاد الأوروبي، صراع الطاقة والمكانة**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، (مصر: 2006)، ص 66.

هـ–تناقض موقف الدولتين بشأن مشكلة كوسوفو، فقد كانت تركيا متعاطفة مع توجهات ألبان كوسوفو في الحصول على استقلالهم، فأيدت في مارس 2007 خطة السلام التي قدمها مارتي أهتساري المبعوث الخاص للأمم المتحدة والتي نصت على منح كوسوفو الاستقلال تحت إشراق بعثه دولية برعاية الاتحاد الأوروبي، بينما انتقدت روسيا تلك الخطة بشدة، كما انتقدت الدول الغربية وتركيا، وأعلنت أنها تستخدم حق النقض في حال عرضها على مجلس الأمن الدولي للتصويت.

د–تعارض موقف روسيا وتركيا بشأن حصول الولايات المتحدة الأمريكية على صفة دولة مراقبة في منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، فالأولى صوتت ضد الطالب، وبينما امتنعت الثانية عن التصويت.

ولكن وعلى الرغم من جل الخلافات بين تركيا وروسيا، شهدت أيضا هذه المرحلة تجسيد الشراكة الاستراتيجية على المستوى الاقتصادي. [1]

الفرع الثاني: المرحلة الثانية

تميزت هذه المرحلة بصعوبة الموقف التركي من الحرب الروسية–الجورجية فقد واجهت تركيا في تعاملها مع طرفي الصراع الروسي والجورجي أصعب أزمة سياسة خارجية، فهي من جهة مرتبطة بجورجيا –جارتها من الغرب–بعلاقات متميزة، ذلك انها المكان الذي يمر به أنبوب النفط الاذري الواصل الى ميناء جيهان التركي، بناءا عليه ترى تركيا ان هذه العلاقة تشكل عنصر توازن مهما في علاقاتها بدول القوقاز، ومن جهة أخرى تدخل العلاقات التركية الروسية في حسابات خاصة وصعبة، لان روسيا تعتبر في

[1] فيصل معمر خولي، مرجع سابق، ص39.

مقدم مزودي تركيا مادة الغاز، علاوة على معدل التبادل التجاري بين الدولتين الذي تجاوز 30 مليار دولار. [1]

كما تميزت أيضا هذه المرحلة وعلى الرغم من التقارب التركي–الروسي الذي عبرت عنه اللقاءات الدبلوماسية على المستويات كافة، وعلى مدى الأعوام الماضية، بوجود تباين واضح في القضايا الأمنية ذات الاهتمام المشترك، منها ما يصل الى مستوى التناقض التام كما في الأزمة السورية، وإنشاء محطة رادار على الأراضي التركية لمنظومة الدرع الصاروخية التابعة لحلف الناتو، ومنها اختلافات واضحة في النهج، كالحالتين الإيرانية والأفغانية وهو ما يضع عقبات أمام التعاون الثنائي.

المبحث الثاني: الدور التركي في إدارة الصراعات الإقليمية والدولية 2010–2015.

تعتبر رغبة تركيا الشديدة في أن تلعب دور الوسيط في النزاعات الإقليمية واحدة من العناصر الجديدة في السياسة الخارجية التركية. وفي هذا المبحث سنقوم بالوقوف عند الدور التركي في إدارة بعض الصراعات الاقليمية والدولية.

المطلب الأول: موقف تركيا من أزمة البرنامج النووي الإيراني:

يظهر الموقف الرسمي التركي من البرنامج النووي الإيراني في تأييد تركيا الى حل مشكلة البرنامج النووي الإيراني سلميا، وقامت بالوساطة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية حول برنامجها النووي[2]، ويمكن دراسة الموقف التركي من خلاله:

[1] المرجع نفسه، ص ص 45–48.

[2] Thomas Barabi, "Iran **nuclear deal: how lifted sanctions will benefit the Iranian economy "**, (iblimes: 24-06-2015), p55.

الفرع الأول: جهود تركيا للوساطة في أزمة البرنامج النووي الإيراني:

بدأت جهود تركيا للوساطة في أزمة البرنامج النووي الإيراني في التبلور مع اقتراح وزير الخارجية أثناء زيارته لطهران في يونيو 2006 م أن تستضيف تركيا محادثات بين ايران والممثل الأعلى للشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي في أنقرة ، وهوما رحب به علي لارجاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني أن ذاك، معربا عن اعتقاده بقدرة أنقرة على أداء دور الجسر بين ايران ودول أخرى، وقد استضافت أنقرة بالفعل اجتماع لارجاني مع خافيير سولانا في 25 و26 أفريل 2008، وهو ما مهد الطريق للتوصل الى اتفاق فني أو خطة عمل بين ايران والوكالة الدولية للطاقة الذرية لا حقا في أغسطس من نفس العام، ورغم ان الدور التركي لم يسفر عن انهاء الأزمة الإيرانية، الا ان تركيا استمرت في التعبير عن رغبتها في التوسط لحل الأزمة ، وهو ما ظهر في تصريحات أردوغان قبيل زيارته للولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر 2009، وبعد زيارته لطهران في أكتوبر من نفس العام. [1]

الفرع الثاني: إمكانية تفعيل الدور التركي في الأزمة

تجدد الحديث عن إمكانية تفعيل الدور التركي في الأزمة مع اثارة احتمال ان تكون تركيا محطة لتنفيذ اتفاق مبادلة اليورانيوم المخصب بين الغرب وإيران، وهو ما تجسد في الإعلان عن اتفاق ايراني–برازيلي تركي لتبادل الوقود النووي في مايو 2010.

[1] دنيا بوعشرين، " **التنافس الإيراني التركي من أجل السيطرة والنفوذ في منطقة الشرق الأوسط 2002–2012**"، مذكرة ماستر في العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية، 2012–2013)، ص41.

كما تظل تركيا ضمن الدول المطروحة[1] مع كازاخستان–لاستضافة مركز إقليمي لتخصيب اليورانيوم يمكن من خلاله تزويد أي من دول المنطقة التي ترغب في الحصول على احتياجاتها من اليورانيوم او الثوريوم المخصب لأغراض سليمة، لكن يظل من الضروري الانتباه الى ان جميع هذه التصورات لم تكتسب الزخم اللازم لخروجها من حيز الأفكار العامة الى حيز التنفيذ، لاسيما مع اختلاف الرؤى الإيرانية والغربية إزاء هذه المقترحات وتفاصيل تطبيقها، ووجود العديد من البدائل الأخرى المطروحة لتركيا، وظهر ذلك في ردود الفعل الأمريكية والغربية الفاترة إزاء الإعلان عن الاتفاق الإيراني– التركي – البرازيلي والإصرار على المضي قدما في التحرك داخل مجلس الأمن الدولي لفرض المزيد من العقوبات على ايران، يضاف الى ذلك توقع حدوث خلافات داخلية تركية في حالة التحرك الجدي لتنفيذ أي من هذه المقترحات، سواء من قبل أحزاب المعارضة، او المؤسسة العسكرية التركية، او حتى منظمات المجتمع المدني المحذرة من مخاطر استضافة تركيا أي مواد أو أنشطة ذات طبيعة نووية– سليمة أو عسكرية– على أراضيها.

ورغم كل ما سبق، تبقى أهمية الدور التركي مستمدة من غياب أو ندرة مبادرات الدول الإقليمية الأخرى، وتحركاتها لمحاولة التدخل ومعالجة أزمة البرنامج النووي الإيراني.

الفرع الثالث: اتفاق الإطار النووي الإيراني أفريل 2015

جاء الموقف الرسمي التركي من اتفاق الإطار النووي مرحبا ومؤيدا له وتم الإعلان عنه بعد ساعات من عقد هذا الاتفاق، ولم يكن هذا الموقف مختلفا عن سياسة تركيا السابقة إزاء الملف النووي الإيراني ومحاولتها ممارسة دور الوسيط في معالجة هذا الملف بين الولايات المتحدة الأمريكية والغرب من جهة وإيران من جهة أخرى، والاعتراف بحق

[1] زينة ادريس، **مترجما**، "**إيران والمجتمع الدولي: القصة الكاملة للمناورات السياسية وحقائق المفاوضات حول الملف النووي الايراني**"، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012)، ص 130.

إيران امتلاك الطاقة النووية السليمة، ولعل ما دفع تركيا الى اتخاذ هذا الموقف يأتي في اطار: المسايرة التركية لسياسة وتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع ملفات المنطقة الشائكة ومنها الملف النووي الإيراني، وزيادة الاستثمار في ميدان العلاقات الاقتصادية التركية– الايرانية ورفع الميزان التجاري بين الدولتين والانفتاح على ايران التي تعاني من العقوبات الاقتصادية الدولية لتكون تركيا منفذا مهما لها في ظل هذه الظروف، كما سيكون هذا الاتفاق بمثابة إعطاء الضوء الأخضر لدول المنطقة ومنها تركيا للحصول أو لإنشاء مفاعلاتها النووية الأمر الذي تسعى إليه تركيا لزيادة قوتها الصناعية النووية لتوليد الكهرباء والطاقة أي اعتراض دولي على المفاعل النووي السلمي الذي تقوم الحكومة التركية ببنائه جنوب البلاد في " اكوي" فضلا عن ذلك فان تركيا اذ كانت قد رحبت بهذا الاتفاق فإنها تعارض وترفض امتلاك ايران للسلاح النووي. [1]

وان الموقف التركي من اتفاق الإطار النووي الإيراني لم يخرج عن سياق تطورات الأحداث السياسة والامنية والاقتصادية التي تشهدها العديد من دول المنطقة وإيران قد وجدت نفسها غارقة في تفاصيل هذه الأحداث بمواقف تتراوح بين الدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي وحتى بتواجد المستشارين والمقاتلين في مناطق الصراع لمساندة طرف ضد طرف اخر.

وبالرغم من عدم اعتراض تركيا على عقد اتفاق الإطار النووي الإيراني واعلانها على تأييد هذا الاتفاق الا ان الواقع يعكس حقيقة أن هذا الاتفاق لم يكن ليصب في صالح دول المنطقة ومنها تركيا لما سيمكن إيران من المضي في سياستها التوسعية

[1] مثنى فائق العبيدي، " **موقف تركيا من الاتفاق النووي الإيراني: الدوافع والانعكاسات** "، تم تصفح الموقع يوم 2016/04/10. الرابط: www.turkpress.co/node/13004

وحلفائها المستشارين في مختلف دول المنطقة من ميليشيات وفصائل مسلحة ورجال دين وشركات تجارية[1].

المطلب الثاني: الموقف التركي من الأزمة السورية

اتخذت تركيا منذ اليوم الأول للثورة السورية موقفا مبدئيا وثابتا في تبني الحقوق المشروعة للشعب السوري في الحرية والكرامة، وبدأت الحكومة التركية العمل باتجاه دفع الحكومة السورية الى الانفتاح على مطالب الشعب السوري في الإصلاح والتغيير، ووجهت في سبيل ذلك الكثير من الرسائل والنصائح للرئيس السوري "بشار الأسد"، ومن أهم النصائح التي قدمتها تركيا للنظام السوري:

-البدء فورا في إصلاحات حقيقية تلبي طموحات الشعب السوري وتؤدي الى تهدئة الثائرين المتظاهرين.

-إصلاحات ديمقراطية من خلال انتخابات برلمانية ورئاسية حرة ونزيهة

-التوقف عن قتل المتظاهرين، وسحب الدبابات من المدن السورية وإعادة الجيش الى ثكناته.

ولقد جاءت هذه النصائح على لسان معظم المسؤولين الأتراك، وعلى رأسهم رئيس الحكومة " رجب طيب أر دوغان"، ووزير الخارجية التركية "أحمد داوود أوغلو"[2]

ويمكن القول إن الموقف التركي من الثورة السورية مر بثلاث مراحل رئيسية هي:

---

[1] المرجع نفسه. الرابط:
www.turkpress.co/node/13004

[2] خورشيد دللي، "**الأزمة السورية وأفاق التصعيد التركي**"، مجلة الوحدة الاسلامية، العدد 121، (بيروت: 2012)، ص 75.

الفرع الأول: مرحلة التواصل المباشر مع النظام السوري

نتيجة للعلاقات المتميزة التي قامت بين تركيا وسورية في السنوات القليلة الماضية، وجدت تركيا ان مصلحتها ومصلحة سورية أن تقدم الحلول للنظام السوري، بحكم هذه العلاقات المتميزة، وذلك بهدف تجاوز مؤثرات هذه الثورة في سورية والمنطقة عموما، فطالبت النظام السوري بإجراء الإصلاحات المطلوبة، وأبدت الحكومة التركية استعدادها لتامين جميع وسائل الدعم لتحقيق هذه الإصلاحات، وأصدرت الخارجية التركية بيانا في 2011/3/25 م أكدت فيه العلاقات الراسخة التي تربط تركيا مع سورية، كذلك أصدرت بيانا اخر في22 /2011/4 م طالبت فيه النظام السوري بإجراء عدد من الخطوات[1]

لتجنب الأسوأ، تبع ذلك قيام رئيس الحكومة التركية "رجب طيب أردوغان" بإجراء اتصال هاتفي مع الرئيس "بشار الأسد" في 2011/04/26 م أعرب فيه أرد وغان عن المخاوف التركية من استمرار العنف في البلاد، مطالبا إياه بتقديم الاصلاحات المطلوبة.

الفرع الثاني: مرحلة التراجع:

نتيجة عدم تعامل النظام السوري مع النصائح التركية بجدية، بدأت تركيا تخطو خطوات عدة الى الوراء في علاقاتها مع النظام السوري، وأخذت بممارسة الضغوط على النظام السوري بشكل كبير وعلى جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحتى العسكرية، فدعمت جميع القرارات التي أصدرتها الهيئات والمؤسسات الدولية والإقليمية ضد النظام السوري كما دعمت تركيا المعارضة السورية، وفتحت لهم أبوابها، واحتضنت اجتماعاتها، وسمحت لها بإقامة المؤسسات على أراضيها[2] .

[1] محمود خليل يوسف القدرة، " **تطور العلاقات السياسية التركية–السورية في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية: 2008–2012**"، رسالة ماجيستير في دراسات الشرق الأوسط، (جامعة الأزهر: كلية الأداب والعلوم الانسانية، 2013)، ص 130.

[2] عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص15.

الفرع الثالث: مرحلة القطيعة

بعدما أدركت القيادة التركية بأن لا جدوى من السياسة المتبعة مع النظام السوري ورات ضرورة قطع العلاقات معه بشكل تام، والتبني الكلي للمعارضة السورية من جهة، والعمل مع المجتمع الدولي في كل ما من شأنه تغيير هذا النظام الى نظام ديمقراطي يعيد الحقوق ويحفظ البلاد.

فبعد قيام النظام السوري وميليشياته بمجزرة مروعه في مدينة الحولة قرب بريف حمص، وتسببت هذه المجزرة بإدانة عالمية واسعة، وقررت معظم الدول طرد سفراء النظام من بلدانها، فأعلنت على أثرها الحكومة التركية عن قرارها بطرد جميع الدبلوماسيين السوريين من أنقرة في 2012/05/31، وأضافت الخارجية التركية في بيانها: "ان قتل 110 من المدنيين في الحولة ببينهم 50 طفلا يعد جريمة ضد الإنسانية لا يمكن ان تمردون عقاب"

وعملت تركيا مع الدول الغربية على تشكيل تحالف دولي خارج مجلس الأمن الدولي بسبب الرفض الروسي لإصدار قرارات اذ انه بخف النظام السوري في مجلس الأمن، وطالبت بإقامة منطقة أمنية عازلة على حدودها مع سوريا ووصل الأمر عند تركيا الى نشر قواعد صواريخ" الباتريوت" التابعة لحلف شمال الأطلسي " الناتو" على حدودها الجنوبية، وهوما كان يخشاه النظام السوري على الدوام.[1]

المطلب الثالث: موقف تركيا من الازمة الأوكرانية

جاءت الأزمة الأوكرانية التي تجسد حالة الصراع بين الغرب والولايات المتحدة الامريكية من جهة وروسيا من جهة أخرى، لتزيد من حجم المخاطر التي تحيط بالأمن القومي التركي، فبجانب المحور الشعبي (سوريا، ايران، العراق) المحيط بتركيا

[1] خورشيد دللي، مرجع سابق، ص 80.

السنية والذي يحمل العداء لتركيا التي تدعم المعارضة السورية المسلحة، جاء التواجد الروسي في شبه جزيرة القرم حيث العداء التاريخي بين روسيا والإمبراطورية العثمانية وهو ما دفع تركيا فيما بعد الانضمام لحلف الأطلسي، غير ان تركيا استطاعت توظيف هذه الأزمة لخدمة أهداف داخلية وخارجية تركية فحزب العدالة والتنمية يرغب في توقف الغرب عن نقد سياسته، ويمكن عرض الموقف التركي من الأزمة الأوكرانية وأسباب اتخاذ تركيا لهذا الموقف الداعم للغرب، والقيود على الحركة التركية في الملف الأوكراني، وتداعيات تلك الأزمة على تركيا كالاتي:

-دور تركيا اتجاه الازمة الأوكرانية:

اتسم بالتدرج، حيث التزمت تركيا في بادئ الأمر سياسته الحياد تجاه الازمة دون الانحياز لأي من طرفي الصراع سواء كان الروسي أو الغربي.

واكتفت تركيا بدعوة الأطراف للحوار وإيجاد حل سلمي للأزمة والمحافظة على وحدة الأراضي الأوكرانية، الا ان تركيا اتخذت فيما بعد موقف داعم للغرب والولايات المتحدة الامريكية في مواجهة روسيا[1].

حيث أجري رئيس الوزراء التركي" رجب الطيب أرد وغان" اتصال هاتفي مع المستشارة الألمانية "ميركل" أعلن خلاله أن الاستفتاء الذي تم اجراؤه في جمهورية القرم ذات الحكم الذاتي ضمن أوكرانيا غير قانوني، وان حل الأزمة التي تشهدها أوكرانيا يتم من خلال الوفاء بالتزامات القانون الدولي والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف كما أعرب عن استعداد تركيا المساهمة في المساعي التي تبذلها مجموعة الاتصالات الدولية

[1] عبد اللطيف حجازي، " **تركيا والأزمة الأوكرانية** " ، تم تصفح الموقع يوم: 2016/03/01.
الرابط: fekr-online.com/index. PHP/article

من أجل حل الأزمة في أوكرانيا، وطالب بضرورة تدخل مجلس الأمن الدولي ومنظمة الامن والتعاون الاوروبية ومجلس وزراء الاتحاد الأوروبي لحل الأزمة.

كما التقى احمد داود أوغلوا وزير الخارجية التركي " مصطفى عبد الجميل" الرئيس السابق للمجلس القومي لتتار (اتراك القرم) في كينيا، واكد على وقوف تركيا بجانب حقوق الأقلية التركية بالقرم التي تمثل حوالي11 % من السكان بشبه الجزيرة، وقام الرئيس التركي السابق عبد الله غول بزيارة للدنمارك، واكد في المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقده مع رئيسة الوزراء الدنماركية على ضرورة احترام القانون الدولي في أزمة جمهورية القرم، وطالب كافة الأطراف بضبط النفس.

-أسباب اتخاذ تركيا موقف داعم للغرب في الأزمة الأوكرانية:

هناك عدد من الأسباب دفعت الحكومة التركية الى اتخاذ جانب الغرب في مواجهة روسيا، تتمثل في أن سيطرة روسيا على شبه جزيرة القرم يعتبر تغيير جذريا في التوازنات الاستراتيجية في البحر الأسود وتهديدا للأمن القومي التركي، حيث تعتبر شبه جزيرة القرم المنطقة الأقرب لتركيا في شمال البحر الأسود ، ومن المعروف ان هناك عداء تاريخي بين تركيا وروسيا، الأمر الذي دفعها للانضمام لحلف شمال الأطلسي، كما أن منطقة القرم يتواجد بها أقلية تركية يطلق عليها تتار القرم وتنظر تركيا اليهم على أنهم جزء من العالم التركي، وبعد الانفصال عن أوكرانيا ستصبح الأقلية التركية تحت رحمة الأغلبية الروسية، كما أن تركيا قلقة جدا من تداعيات استفتاء القرم، فمن الممكن أن يطالب أكراد تركيا بتقرير المصير والمطالبة بالحد الأدنى للحكم الذاتي، وكذلك الأمر بالنسبة لسوريا، خاصة وأنه تم الاعتراف بلغة القرم كلغة رسمية الى جانب الروسية والاوكرانية ، بينما لا تعترف تركيا بحق الاكراد في التعليم والتحدث بلغتهم كلغة رسمية.[1]

[1] المرجع نفسه. الرابط:
fekr-online.com/index. PHP/article

-تداعيات الأزمة التركية-الروسية 2015 على الازمة الأوكرانية:

بدأت الدبلوماسية التركية، بعد طول صبر بلعب أوراقها الدبلوماسية ضد موسكو، وذلك إثر التصعيد المستمر من الجانب الروسي بعد قيام سلاح الجو التركي يوم 24 نوفمبر 2015 بإسقاط طائرة روسية على الحدود السورية فيما بدأ تماهيا تركيا كاملا مع موقف الكتلة الغربية من موسكو وبالذات في الشأن الأوكراني، إثر محاولات تركية مديدة لامساك العصا من المنتصف في العلاقة بين الجانبين[1].

وفي هذا السياق أكد رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو بأنه في ديسمبر 2015 بانه سيقوم بزيارة رسمية الى أوكرانيا التي يحتل الروس جزءا من أراضيها مشددا على أن أنقرة ستقوم بتقديم الدعم السياسي والاقتصادي لأوكرانيا للحفاظ على وحدة الأراضي الأوكرانية.

واكد داود أوغلوا في كلمته التي ألقاها خلال الاجتماع السنوي لمجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية، بأنه سيقوم خلال وقت قريب بزيارة رسمية الى أوكرانيا قائلا: " اننا نتابع عن قرب ما يحصل في أوكرانيا، فمن جهة سنستمر بالدعم السياسي الذي قدمناه لأوكرانيا في سعيها للحفاظ على وحدة أراضيها، ومن جهة أخرى سنقوم بتعزيز علاقتنا التجارية والاقتصادية في جميع المناحي، حيث أفكر أن أقوم بزيارة الى أوكرانيا خلال الفترة المقبلة. كما سنوجه دعوة للرئيس الأوكراني لزيارة تركيا"، مضيفا: "أن أوكرانيا تشكل أهم النقاط في مساعينا لضمان السلام والرفاه لإخوتنا من تتار القرم، نحن لم نعترف باحتلال روسيا لشبه جزيرة القرم، ولن نقوم بذلك، لن نقبل الاضطهاد والنفي التاريخي الذي تعرض له تتار القرم"، في إشارة الى قيام السلطات السوفيتية عام 1944 في عهد

[1] باسم دباغ، "**الأزمة الروسية التركية: داوود أوغلو يلعب بالورقة الأوكرانية**"، تم تصفح الموقع يوم 2016/04/10.
الرابط: www.alaraby.co.uk/politics/2015/12/19

ستالين بترحيل جماعي لتتار القرم (الاتراك) من شبه جزيرة القرم نحو سيبيريا ووسط اسيا وتوطين مواطنين روس مكانهم.

المطلب الرابع: موقف تركيا من الازمة العراقية

التزمت تركيا منذ الحرب الامريكية على العراق في عام 2003 بان لا تتدخل عسكريا في العراق، وهي تراقب تطور الأوضاع في العراق في ضوء تخوفها من مشاكل أمنية قد تمتد الى أراضيها أومن المالات النهائية للازمة واحتمال تنامي التوجهات الدولية لتقسيم العراق وربما تزايد فكرة تشكيل "دولة كردية مستقلة" في الشمال يمكن أن يكون لها أثر كبير على توجهات الأكراد الأتراك في جنوب البلاد في الاتجاه نفسه.

أولا: جهود تركيا في حل الأزمة العراقية

أعلنت الحكومة التركية منذ انطلاق المواجهات في محافظة نينوى وأحكام المسلحين سيطرتهم عليها ضرورة التنسيق مع كل الأطراف والدول المؤثرة لإنهاء هذه الأزمة ومعالجتها بالوسائل السليمة، ولكن بعد اقتحام الجماعات المسلحة للقنصلية التركية في مدينة الموصل واختطاف عدد من العاملين فيها أفصحت تركيا عن استعداداتها للتدخل العسكري لحماية مواطنيها في حال تعرضهم للخطر، كما هددت الحكومة التركية انها ستتدخل في العراق اذا ما حصل تدخل مباشر فيه من قبل ايران، وبدأت تركيا فيما بعد باستضافة العديد من قادة الحراك الشعبي في العراق ورعاية مؤتمراتهم وتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين من أبناء المناطق الساخنة الى إقليم كردستان العراق، وكانت للطائرات التركية هي الأخرى طلعات استطلاعية في الأجواء الشمالية للعراق كما أعلنت الحكومة التركية مؤخرا معارضتها الشديدة لمحاولة إقليم كردستان الانفصال[1].

[1] فريق الأزمات العربي، "**الأزمة العراقية إلى أين؟**" مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 09، (الأردن: سبتمبر 2015)، ص16،17.

كما أن سلسلة التفجيرات التي شهدتها تركيا جوان/ جويلية 2015 م والتي تعتقد ان تنظيم داعش وحزب العمال الكردستاني متورطان فيها أدت بالحكومة التركية، الى شن هجمات جوية على التنظيمين كما أدت الى ان تتخذ تركيا سلسلة من التدابير العسكرية، ومن أبرزها الضربات الجوية والسماح لقوات التحالف الدولية باستخدام قاعدة "انجرليك" الجوية في حربه ضد تنظيم داعش فضلا عن الدعوة مجددا لإقامة منطقة عازلة على الحدود التركية مع سوريا

ثانيا: الاستراتيجية التركية في مواجهة الازمة العراقية

-**تعزيز وجودها في كردستان العراق:** تحتفظ تركيا اليوم بقوة من 1500-2000جندي في مواقع مختارة في شمال العراق باتفاق مع حكومة الإقليم هناك، مهمة هذه الوحدات استطلاعية استخبارية بشكل رئيسي لمراقبة تحركات عناصر "حزب العمال الكردستاني" وحماية المصالح التركية، تدرس تركيا اليوم تعزيز هذه الوحدات بزيادة عناصرها وقدراتها اللوجستية لمواجهة التطورات المستجدة كما تربطها علاقات ودية سياسيا واقتصاديا.

-**تغيير نمط علاقاتها بالعشائر السنية وبتركمان العراق وإعادة احيائها على أسس جديدة** دون الاكتفاء بالعامل المذهبي وانما حتى في مجال الاستثمار التجاري او الاقتصادي.

بالإضافة الى محاولة انقرة كسب ود طهران من اجل التعاون معها وتحقيق المصلحة لكلا الطرفين في العراق وعدم السماح بظهور اختلافات مذهبية جديدة. [1]

[1] فخر الدين باتر، **تداعيات الازمة العراقية على تركيا: انكفاء .... وانحسار تدريجي للنفوذ**"، جريدة السفير،28/6/2014، ص12.

-**فتح قنوات اتصال مع اكراد سوريا** بواسطة زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي صالح مسلم، وكانت انقرة قد بدأت منذ بداية الازمة السورية الاتصال بمسلم لان الوضع في العراق أصبح مقرا لتحرك الإرهاب، وهو ما يؤثر على امن تركيا ودول الجوار.

المطلب الخامس: موقف تركيا من تنظيم الدولة الإسلامية(داعش)

لمعرفة الموقف التركي من تنظيم الدولة الإسلامية، نلاحظ ان اهم عنصر في الموقف التركي من الإرهاب، كمنظومة سواء داخل سوريا وفي العراق وفي لبنان هو امتداداته التي تتخطى حدود الدولتين الجارتين لتركيا واللتان تشهدان صراعات وحروب الإرهاب بفصائله المختلفة. اذ مع اقتراب تنظيم الدولة من الأراضي التركية، دعت الحكومة التركية التحالف بالانتقال الى القصف الجوي الى الحرب البرية، مع ربط التنظيم بالأزمة السورية لان القضاء على الدولة الإسلامية وتنظيمات أخرى بالمنطقة لملا الفراغ من دون حل الازمة السورية من جذورها، وهذا ما افاد به رئيس الوزراء التركي احمد داود أوغلوا في لقائه لقناة الجزيرة ضمن حصة بلا حدود يوم 15اكتوبر 2014 لان بقاء النظام يتسبب في تعقيدات خطيرة على امن المنطقة وان تركيا كدولة قوية لا تخشى تنظيم الدولة. [1]

أولا: الرؤية التركية لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية.

حسب داود أوغلوا هي ظهرت قبل عشر سنوات كتنظيم قاعدة بعد التدخل الامريكي في العراق ،وبعد ذلك بدأت تغير تركيبتها تدريجيا وبدأت تتحول حتى أصبحت في مارس السابق كيانا نشط في العراق وسوريا متى بدا نجم داعش يتصاعد ،عند تهميش السنة في بغداد ودمشق ،حين بدأت الشرائح الشعبية الموجودة بين الموصل ،حلب،

[1] لقاء مع داوود أوغلو بقناة الجزيرة يوم: 2014/10/16، ضمن حصة بلا حدود. يمكن الاطلاع على الحلقة عبر الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=eoc7qw9klwDs

الابتار، الرقة والمناطق المحلية ،وحسب داود أوغلوا السبب الذي افرز داعش هو اطلاق مساجين سجن أبو غريب وسجن المزى الذين لديهم خبرة في الإرهاب ،كما ساهم نظام الأسد في تقويتهم اذ قام بدعمهم تكتيكيا حينما انسحب الجيش السوري الحر بسبب القصف الجوي من مناطق جرا بلس ،اعزاز ،فقامت داعش بملا الفراغ الذي تركه الحيش السوري الحر، وبالتالي فان ضعف المعارضة في سوريا والتعامل الوحشي للنظام السوري ضد شعبه هو ما ساعد في ظهور داعش وتوسع امتداداته في كل من العراق وسوريا تجاه الحدود التركية.[1]

إذا بموجب اقتراب تنظيم الدولة من حدودها يعين العرب –كوباني، واعتقال الرهائن الدبلوماسيين بالموصل، تغير موقف تركيا من تنظيم الدولة اذ تم طرح موضوع التدخل على البرلمان اذ صوت اغلبية أعضائه المقدر عددهم ب 298 صوتا من اصل396صوت، أصدر السماح للقوات المسلحة والجيش للمحاربة خارج حدوده باستخدام القوة في سوريا والعراق، ومنحها صلاحية اتخاذ إجراءات في حال وجود اخطار متعلقة بالأمن الإقليمي لتركيا هذه المذكرة التي اهم ما ورد فيها ما يلي:

1–أخذ كافة اشكال التدابير الازمة في إطار القانون الدولي ضد كافة التهديدات الإرهابية، والمخاطر الأمنية التي تهدد الامن الإقليمي للبلاد.

2– التغلب على كافة التهديدات التي تشكلها كافة التنظيمات الإرهابية في العراق وسوريا على تركيا.

3– مواصلة الخطوات المتخذة لتحقيق الأمن حيال العديد من المخاطر، مثل الهجرة الجماعية.

[1] المرجع نفسه،الرابط:https://www.youtube.com/watch?v=eoc7qw9klwDs

4- حماية المصالح التركية العليا بشكل مؤثر، في ضوء التطورات التي من الممكن أن تنتج أثناء الأزمة وبعدها.

5- ارسال القوات المسلحة التركية الى بلاد اجنبية للقيام بعمليات عسكرية وراء الحدود، اذا اقتضت الضرورة ذلك بالشكل الذي تحدده وتقدره الحكومة.

6- السماح بوجود قوات مسلحة أجنبية داخل الأراضي التركية، واستخدام تلك القوات للمنشأة اللوجستية التركية، وفق الأسس التي ستعلن عنها الحكومة في البلاد ، اذا اقتضى الأمر ذلك.

ثانيا: المساعي التركية في الوقوف ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

قامت السياسة التركية بتوضيح موقفها وايصال رسالتها الى العالم أجمع عقب اللقاء الذي أجراه الرئيس التركي رجب الطيب أرد وغان مع سفراء دول[1]

العالم والهيئات والمنظمات الدبلوماسية والسياسية العاملة في العاصمة أنقرة يوم 2015/07/9 م والذي كان يتضمن النقاط التالية:

-طالب رجب طيب أردوغان المجتمع الدولي بالتوقف عن النظر الى سوريا عبر ما اسماه عدسة تنظيم الدولة الإسلامية.

-أكد رجب طيب أردوغان ان التوصل الى حل سياسي حقيقي هو الذي سيقضي على الإرهاب هناك.

-قال رجب طيب أردوغان : أن تنظيم الدولة مدعوم من قبل النظام السوري بهدف كسر مطلب الحرية والديمقراطية والكرامة التي ينادي بها الشعب السوري منذ خمسة أعوام.

[1] محمد زاهد جول، " **الموقف التركي من تنظيم الدولة داعش**"، السورية نت، تم تصفح الموقع يوم: 2016/03/11. الرابط: www.turkpress.co/node/10519

-أشار الرئيس رجب طيب أردوغان الى أن تركيا قامت حتى الأن باعتقال وترحيل اكثر من 1300 أجنبي للاشتباه في علاقتهم بتنظيم الدولة.

-وجاء في هذا أيضا أن تركيا عازمة على مكافحة تنظيم (داعش) وانها لن ترضى تأصيل الإرهاب، وبفرض الأمر الواقع من جانب واحد الى الجوار من حدودها مباشرة. [1]

ثانيا: شروط تركيا لمحاربة داعش:

هناك عدة مطالب تشترطها تركيا من أجل قبولها الانضمام الى التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والمتمثلة في:

-**إقامة منطقة عازلة أو منطقة آمنة** : حسب داود اغلو، لان المنطقة العازلة يكون لها معنى عسكري اكثر، هاته المنطقة في شمال سوريا تلامس حدود مدينة حلب مقابل تدخل قوات تركيا البرية في منطقة كوباني عين العرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

-**فرض منطقة حظر جوي** : لمنع الطيران الحربي السوري من القصف الجوي قد يقوم به النظام السوري بعد ابعاد داعش عن المنطقة.

-**حضر أي نشاط أو تواجد لعناصر من حزب العمال الكردستاني** : في المناطق الكردية في سوريا. [2]

---

[1] محمد نور الدين، " **تركيا في مواجهة خطر داعش والحرب الاهلية** "، تم تصفح الموقع يوم: 2016/02/12. الرابط: http:// assafir.com/article/1/377895

[2] خليل مبروك، " **تركيا تربط محاربة الدولة لحل الأزمة السورية**"، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع يوم: 11 ديسمبر 2015. الرابط: http://www.aljazeera.net/news

خلاصة الفصل واستنتاجات الفصل الثاني

نستخلص مما سبق أن علاقات تركيا بجوارها الإقليمي اختلفت باختلاف الدول، ففي ظل سياسة العمق الاستراتيجي ومن خلال سياستها الخارجية القائمة على تعدد الأطراف أصبح وضعها كدولة أكثر مركزية، وحاولت استغلال امتيازاتها الجيوسياسية وفق ما تراه يحقق مصالحها القومية وحل جميع مشاكلها مع دول الجوار من خلال سياسة تصفير المشكلات وتبني مواقف للتصالح وحل الأزمات العالقة حتى تتفرغ لتتمكن من أن تكون دولة محورية ومركزية ضمن الأحداث الإقليمية والدولية خاصة مع رغبتها في لعب دور محوري في المنطقة ومحاولتها تقديم نفسها كبديل مناسب ووسيط مستقل ونزيه لحل الخلافات والصراعات، فسعت تركيا مثلا الى لعب دور الوسيط في العديد من الأزمات كأزمة البرنامج النووي الإيراني، والأزمة الأوكرانية، وسعت لتقديم يد العون في حل الأزمة السورية، كما اتسم أيضا الموقف التركي إزاء تنظيم الدولة الإسلامية بانضمام تركيا الى التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة، وهذا لا ينفي إقامة تركيا شروط لمحاربتها.

الفصل الثالث

واقع الدور

الإقليمي التركي

مقدمة الفصل الثالث:

في هذا الفصل سنتطرق الى واقع الدور الإقليمي التركي من خلال دراسة أهم الاستراتيجيات التركية خيارتها، وكيفية مواجهة تركيا لأهم التحديات والمخاطر، وكيفية مواجهة تركيا لأهم التحديات والمخاطر التي تعترضها ومستقبل الدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولي.

المبحث الأول: اهم الاستراتيجيات التركية وخياراتها

في هذا المبحث سنقوم بتحديد السياسة الداخلية التركية، وأهم الاستراتيجيات المعتمدة من طرف النظام التركي، وسنحاول طرح أهم خيارات تركيا الاستراتيجية.

المطلب الأول: السياسة الداخلية لتركيا واستراتيجياتها

الفرع الأول: السياسة الداخلية التركية

إن النظام السياسي في تركيا جمهوري ديمقراطي برلماني قواعد اللعبة السياسية فيه مضبوطة على العلمانية الاتاتوركية المحمية بالجيش ،وبالتالي فهو نظام متشدد تجاه الدين والرموز الدينية في بلد شكل تاريخه مركزا للحضارة والتاريخ الإسلامي لعدة قرون و99%من شعبه من المسلمين[1] ،ونتيجة لذلك لم تشهد الحياة السياسية التركية أية تغيرات جوهرية تنعكس على الداخل او على توجهات الدولة في الخارج وحتى في الوقت الذي يمكن ان يحدث فيه تغيير على هذا المستوى كانت المؤسسة العسكرية تتدخل لإعادة الأمور الى نصابها من جديد، فتجربة حزب العدالة والتنمية منذ 2002نجحت في جعل النظام السياسي التركي يلفت الانتباه والسعي لنقل تجربته في دول أخرى على الصعيد

[1] عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص187.

الإقليمي، حيث اصبح الجميع يتحدث عن النموذج التركي الذي يتكون عادة من ثلاث مقومات أساسية: الديمقراطية والعلمانية والإسلام.

الفرع الثاني: الاستراتيجيات المعتمدة من طرف النظام التركي.

استراتيجيا تتبنى تركيا استراتيجيات كبرى بهدف حماية الامن القومي الداخلي لدولة لديها شعور دائم بالتهديد الداخلي والخارجي، وتركز الاستراتيجيات العليا على النظام العقدي الكمالي الذي تجب ان تتبعه مؤسسة السياسة الخارجية التي تعتبره الناظم الارشادي للسياسة الخارجية، وتنطوي الاستراتيجيات الكلية على استراتيجيات فرعية تتجلى في ثلاث استراتيجيات.

1-الاحتواء: التي بدأت منذ تأسيس الدولة التركية وتهدف الى احتواء التحديات الداخلية بتعاون مع الأطراف الدولية مثل التحدي الكردي واحتواء التحدي الخارجي مثل احتواء النفوذ الروسي في اسيا الوسطى واحتواء القومية العربية والنظام الإقليمي العربي واحتواء الحركات الراديكالية المناهضة لإسرائيل والسياسة الامريكية وكذلك احتواء التحالف السوري الإيراني الإقليمي. [1]

2-تصدير الازمات: قد تعمل تركيا على تصدير ازماتها الى الخارج بافتعال التوتر او الحرب او إعادة أسباب الازمة الى التآمر الخارجي وتشكل نظرية المؤامرة حضورا قويا في تركيا على مختلف المستويات وخاصة لدى الطبقة السياسية التي تعتبر ان أزمات السياسة الداخلية تعود الى عوامل التدخل الخارجي، مثلا: ترى تركيا ان سوريا وإيران واليونان تتحمل مسؤولية انفجار الصراع القومي في تركيا.

[1] المرجع نفسه، ص40.

3-دولة المركز: فتحالف تركيا مع الغرب ليس بغرض حماية الامن القومي فقط، وانما لغرض تكوين دولة ذات نفوذ واسع في محيطها الإقليمي مثل: الشرق الأوسط والبلقان واسيا الوسطى، فالأتراك يسعون الى ان تكون دولتهم وسيطا بين الإمبريالية الكبرى والاقاليم المحيطة فيما يمكن اعتباره إمبريالية فرعية.

المطلب الثاني: الفاعلون في صناعة القرار الاستراتيجي.

تتبع صناعة القرار الاستراتيجي في تركيا من مصادر مختلفة، تتداخل فيها الأجهزة التنفيذية والأمنية والعسكرية والراي العام الذي تعبر عنه التنظيمات المدنية ووسائل الاعلام، الذي أصبح عاملا ذا شان في السياسة الخارجية للبلاد منذ عدة سنوات.

أولا: رئيس الجمهورية

يعد اعلى سلطة في البلاد يمثل الجمهورية التركية ووحدة الشعب التركي ويصادق على الاتفاقيات الدولية ونشرها، وايفاد الممثلين الدبلوماسيين لتركيا، وقبول نظرائهم الأجانب وترؤس مجلس الامن القومي، كما يتخذ قرار تعبئة القوات المسلحة التركية وتعيين رئيس هيئة الأركان العامة، ويتولى منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية نيابة عن المجلس الوطني واتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام هذه القوات وتعيين رئيس الأركان العامة. [1]

ثانيا: رئيس الوزراء

يختص رئيس الوزراء التركي بترأسه مجلس الوزراء لصياغة الاستراتيجية العامة لحماية الامن القومي التركي، واعداد القوات المسلحة للدفاع والحرب ويمكنه ترأس

[1] مالك مفتي، "**الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية**"، دراسات عالمية، العدد 27، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، ص23.

اجتماعيات مجلس الامن القومي في حالة عدم اشتراك الرئيس فيها، كما يقترح على الرئيس تعيين رئيس الأركان العامة. [1]

ثالثا: وزارة الخارجية

بموجب النظام الانتخابي لسنة 1946 أصبحت وزارة الخارجية التركية المسؤولة عن المعالجة اليومية للعلاقات الخارجية لتركيا، وهذا يتم عن طريق موظفي وزارة الخارجية باعتبارهم خريجي الاكاديميات النخبة في الجمهورية، ويملكون حسا متطورا من الهوية والرؤية المستقلة تتماشى مع البيئة الخارجية المحيطة بتركيا.

رابعا: مجلس الامن القومي

يترأسه رئيس الجمهورية، ويضم رئيس الوزراء ورئيس الأركان العامة ووزير الدفاع والخارجية والداخلية وقادة القوات البحرية والبرية والجوية وقائد قوات الدرك، وحماية الدولة من الاعتداءات الخارجية، وتهيئة القوة العسكرية والاستراتيجية لمواجهة التحديات.

خامسا: المؤسسة العسكرية

حسب القانون فتدخلات الجيش في السياسة يعد عملا قانونيا شرعيا حسب المادة 35 من المهام الداخلية للجيش، التي تنص على ان من حق المؤسسة العسكرية التدخل في السلطة إذا كان هناك خطر على الجمهورية وعلى نظامها الديمقراطي.

[1] المرجع نفسه، ص24.

فالقوات المسلحة التركية غالبا ما تتدخل في تركيا ضد توجهات الحكومة ذات الأيديولوجية الإسلامية.[1]

سادسا: الأحزاب السياسية

تعمل الأحزاب السياسية في تركيا على طرح خيارات سياسية خارجية تكون مصدر لإثراء التوجهات الاستراتيجية التركية ، واعداد كوادرها من اجل التطورات المحتملة التي ستحصل في الدولة ،وتظهر رؤية الأحزاب الاستراتيجية من خلال الخطابات السياسية وامتلاكها لمفاهيم سياسية خارجية تسعى الى تنفيذها بمجرد الوصول الى السلطة، كما تلعب قوى المعارضة دورا في عملية صنع الساسة الخارجية وتأثير في صنع القرار من خلال خطابات حساسة وقدرتها على المناورة ، ومناقشة رؤيتها الاستراتيجية تحت سقف البرلمان لتوجيه سياسة الدولة الخارجية والاستراتيجية بمستوى اكثر عقلانية.

المطلب الثالث: محددات اتخاذ القرار الاستراتيجي التركي

تتحكم في عملية صنع واتخاذ القرار الاستراتيجي التركي محددات ومرتكزات أساسية، تعبر عن حقيقة التوجهات الاستراتيجية للدولة التركية، وتفاعلها مع محيطها الإقليمي ومواكبة التطورات الدولية المتسارعة بما يحقق المصالح الاستراتيجية العليا لتركيا.

أولا: امتلاك الرؤية بدلا من الاعتماد على ردة فعل في معالجة الازمة

تمتلك تركيا رؤية شاملة ذات بعد استراتيجي، تستطيع فهم منطقة الشرق الأوسط بفعل قدراتها الدبلوماسية العملية الفعالة على التدخل في تهدئة التوتر في المنطقة، وهو ما تجسد في عدة قضايا إقليمية جد حساسة.

[1] عبد الله تركماني، "**تعاظم الدور الإقليمي لتركيا**"، الطبعة الأولى، (تونس: دار النقوش العربية، 2010)، ص37.

ثانيا: اعتماد السياسة الخارجية التركية على عمل ثابت ومتماسك

ليست رؤية تركيب للشرق الأوسط في تضاد مع مقاربتها في آسيا الوسطى أو البلقان وفي إفريقيا، ولا تختلف عن مقاربتها في آسيا وتحاول تركيا جاهدة تحسين علاقاتها مع الدول المجاورة مثل اليونان، العراق، روسيا، وسوريا.

ثالثا: خطاب جديد ونمط دبلوماسي ساعد على انتشار القوة الناعمة لتركيا في المنطقة

على الرغم من تركيا تحتفظ بجيش قوي بسبب جوارها غير الآمن، تبنى الدبلوماسيون الأتراك والسياسيون لغة جديدة في السياسات الإقليمية والدولية تعطي الأولوية لقوة تركيا المدنية والاقتصادية بعيدا عن القدرات العسكرية.[1]

المطلب الرابع: الخيارات الاستراتيجية التركية

يمكن طرح الخيارات الاستراتيجية المحتملة لتركيا من منظور "هانتنغتون" من خلال ما يلي:

الفرع الأول: الخيار الأوروبي

الذي يتجلى في العضوية الكاملة لتركيا في الاتحاد الأوروبي، ويرى "هانتنغتون" ان هذا الخيار من شأنه ان يحقق منافع اقتصادية لتركيا لكنه سيحد من حريتها في التحرك في المجال الاقتصادي وسيحول دون إمكانية تنفيذ سياسة خارجية مستقلة في الشرق الأوسط او في أي مكان آخر. ويعتقد "هانتنغتون" انه (على الرغم من الجهود التي بذلتها تركيا لاعتماد القيم والممارسات الاوروبية، فان مجتمعها وثقافتها وتاريخها تجعل منها في شكل أساسي بلد غير أوروبي). ويضيف انه (بينما تتقدم تركيا باتجاه علماني يبدو ان أوروبا تتقدم باتجاه ديني بسبب هجرة المسلمين الكثيفة الى أوروبا والتفاعلات المتزايدة

[1] المرجع نفسه، ص41.

على البلدان الأوروبية والبلدان الإسلامية المجاورة. اذ ان (تدفق المهاجرين المسلمين الشرعيين وغير الشرعيين قد ولد مشاعر قوية تجاه المسلمين في أوساط السكان والسياسيين، ما أدى الى إعادة تأكيد الهوية الكاثوليكية في إيطاليا). ويخلص "هانتنغتون" الى القول ان أوروبا ليست جاهزة لتركيا، وانه مادامت أوروبا ترى في تركيا بلدا غير أوروبي ستبقى عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي امرا بعيد الاحتمال. وبالنظر لشعور الأوروبيين بأنهم لا يمكنهم رفض تركيا كما لا يمكنهم قبولها في ان واحد، فقد عمدوا الى اتباع سياسة التأجيل والمماطلة[1].

الفرع الثاني: الخيار الإسلامي.

يعيد ""هانتنغتون" الى الاذهان ما شرحه في كتابه (انصدام الحضارات) من ان وجود دولة قيادية في الإسلام هو امر جيد للإسلام وللعالم. ويبدو "لهانتنغتون" ان تركيا انسب من غيرها لتأدية هذا الدور. لكن قيام تركيا بهذا الدور يواجه مشكلتين:

المشكلة الأولى: تمكن في ارث "اتاتورك" الذي حدد هوية تركيا كدولة عصرية وعلمانية وغربية أي أوروبية .ويعتقد "هانتنغتون" ان الوقت قد حان لإعادة النظر في المبادئ الستة التي وضعها "اتاتورك "قبل ثلاثة ارباع قرن وان تعيد تركيا تحديد دورها في عالم القرن الحادي والعشرين المختلف جدا عن مرحلة "اتاتورك" ،اما المشكلة الثانية التي تقف عقبة امام تولي تركيا دورا قياديا في العالم الإسلامي فتتجلي في ان معظم البلدان المجاورة لها كانت جزءا من الإمبراطورية العثمانية، وكان على شعوبها ومنهم العرب النظام للحصول على استقلالهم، وان التاريخ مازال يثير مخاوف لديهم. لذلك ينصح "هانتنغتون" تركيا ان توضح لشعوب البلدان المجاورة انها لا تهدد استقلالهم وان أي قيادة

[1]عبد القادر نيال،" **تركيا وخياراتها الاستراتيجية** "، تم تصفح الموقع يوم:2016/4/1.الرابط:
www.an-nour.com/item/1321

تمارسها ستركز على مشاورات مكثفة مع الأطراف المعنية. ويضيف انه إذا نجحت تركيا في ذلك فستكون في موقع جيد يسمح لها بالحد من النزاعات بين المسلمين وأنفسهم وبين المسلمين وغيرهم[1].

الفرع الثالث: الخيار القومي لتركيا

الذي يعني تخلي تركيا عن الخيارين السابقين الأوروبي والإسلامي، والتركيز على امنها وتطورها. ويلفت "هانتنغتون" انتباه تركيا الى انها تقع في محيط خطر (امتلاك الدول الخمس غير العربية في هذا المحيط إسرائيل، روسيا، الهند، وإيران وباكستان أسلحة نووية. ومن المحتمل ان تسير دولة عربية او أكثر السعودية، مصر، سوريا، ليبيا، الجزائر في هذا الاتجاه) كما: (من الأرجح ان تمتلك مجموعة إرهابية إسلامية متطرفة او أكثر، التكنولوجيا أو حتى الأسلحة بذاتها من واحدة أو أكثر من هذه الدول النووية من خلال السرقة او قرار الواعي الصادر عن الحكومة. أو الممارسات المارقة من قبل المسؤولين فيها لأسباب تجارية و/او سياسية). ازاء هذه الاحتمالات يري "هانتنغتون" انه يجدر بتركيا ان تواجه السؤال التالي: هل يتعين عليها امتلاك الأسلحة النووية أيضا لتصدي المخاطر؟

ينصح "هانتنغثون" تركيا بان تعمل على تعزيز علاقاتها الأمنية مع الو-م-ا وإسرائيل، وان تسعى الى تكثيف الحلف الأطلسي ليكون أكثر ملائمة مع حاجتها الأمنية[2].

[1] المرجع نفسه. الرابط:
www.an-nour.com/item/1321

المبحث الثاني: محددات وانعكاسات الدور الإقليمي التركي

سنحاول في هذا المبحث طرح أهم التحديات وأهم السيناريوهات المتوقعة للدور الإقليمي التركي.

المطلب الأول: اهم التحديات والمخاطر التي تواجه تركيا

الفرع الأول: الأزمة مع روسيا

روسيا شريكة تجارية مهمة بالنسبة لتركيا، دعت الى مقاطعة الشواطئ والسلع التركية، بعد ان اسقطت قوات تركيا الحربية الطائرة الروسية التي كانت فوق الحدود السورية التركية في نوفمبر عام 2015، كما ان هذه الازمة تؤثر على التبادل الاقتصادي بين الطرفين وتزيد من حجم التوتر التركي القلق من اقدام روسيا على تخفيض حجم الغاز المصدر الى تركيا ،فإنها أيضا تحجم من تدخل تركيا في سوريا وتجعلها مكبلة الايدي فضلا عن تولد سياسة استقطاب بين روسيا وتركيا، والتي جعلت الأخيرة تخسر بعض الدول في منطقة وسط اسيا مثل: كازاخستان، وقيرغيزستان العضوتان في رابطة الدول المستقلة واللتان اعلنتا مع دول الرابطة دعمها لروسيا ضد تركيا[1].

الفرع الثاني: ازدياد عدم الاستقرار في المناطق المجاورة

سوريا والعراق في وضع لا يحمد عليه اليوم، وتبدي تركيا في كل فترة جديتها في محاربة قوى الإرهاب المتواجدة في المنطقة من اجل إعادة الاستقرار والامن اليها، ولكن الجميع وحتى الولايات المتحدة الامريكية التي ظنت تركيا انها ستكون الى جانبها في

[1] حابار دوغان " **تحديات تواجه تركيا في الوقت الحاضر**"، تم تصفح الموقع يوم:2016/4/2.الرابط: www.turkpress.co/node/16784

خطة تركيا لإعداد وتدريب عناصر عربية وكردية لاستعادة الموصل وطرد داعش منها، يقف ضدها ويعارض خططها، لا احد يبدي جدية في قضية استرداد الامن والاستقرار للمنطقة ،لان لا احد من الأطراف يواجه الضرر الجسيم الذي تواجهه تركيا، هذا أكبر تحدي تواجهه تركيا ويستنفذ منها خططها السياسية والاقتصادية وطاقتها وجهدها.

الفرع الثالث: التنافس التركي الإيراني الشديد

مع انطلاق الثورة الإسلامية في إيران بزعامة الخميني عام 1979 تخوفت تركيا من إمكانية تصدير الثورة الإسلامية اليها، وسرعان ما تبدد هذا القلق إثر نشوب الحرب العراقية الإيرانية التي وقفت منها تركيا موقف الحياد، الأمر الذي مكنها من الاستفادة اقتصاديا من كلا البلدين المتحاربين.

ورغم الفائدة التي جنتها تركيا من إيران ابان هذه الحرب، فان تركيا لم تخف اتهامها لإيران بمحاولة إقامة تحالف إيراني–يوناني–ارميني لتطويق تركيا، وبدورها اتهمت إيران تركيا بأن التعاون التركي–الإسرائيلي موجه ضدها.[1]

وما من شك في أن تركيا تخشى من حصول إيران على سلاح نووي، وهي ان حصلت عليه فستجد تركيا نفسها مجبرة على أن تصبح دولة نووية بالرغم من عضويتها في حلف الناتو.

ومما لا شك فيه أنه لا أحد يستطيع أن ينكر الحرب السياسية والثقافية الباردة التي تشهدها إيران وتركيا معا، هذا التنافس ولد استقطاب حاد في المنطقة، وجعل هذا الاستقطاب بعض الدول تنقلب على الخطط التركية ومثال: انقلاب العراق الذي طلبت

[1] المرجع نفسه. الرابط:
www.turkpress.co/node/16784

قيادته من تركيا إقامة مخيم تدريب بالقرب من الموصل العام الماضي على تركيا وخططها المشتركة معه مازال ماثل بوضوح أمام جميع الأنظار.

وفي ظل التحولات في العلاقات الإيرانية–الأمريكية خلال الأشهر الأخيرة، وبالتحديد منذ انتخاب الرئيس الإيراني الشيخ حسن روحاني، الذي اتخذ من الاعتدال والتدبر شعارا أساسيا لسياسته، فكان هذا التطور بمثابة انعطافة طارئة أفضت الى بدء جولات التفاوض المباشر للتوصل الى تسوية الملفات العالقة بخصوص البرنامج النووي الإيراني، كما ان هذا التطور بات يلقي بتبعاته على مسار علاقات تركيا بالولايات المتحدة التي تشهد بالفعل حلقات من التوتر المكتوم، ذلك أن تركيا ذاتها كانت جزءا مركزيا من عملية حصار ايران، من خلال نصب منظومة الدفاع الصاروخي على الأراضي التركية وبالقرب من الحدود الإيرانية، كما لا تغيب عن ملفات التوتر بين البلدين مسألة تأجيل الضربة العسكرية لسوريا وإعلان واشنطن ان الهدف من أي عمل عسكري هو استهداف القدرات العسكرية للرئيس الأسد وليس اسقاط نظام حكمه، الأمر الذي يتناقض مع الاستراتيجية التركية القائمة أساسا على العمل لإسقاط النظام القائم في دمشق.[1]

الفرع الرابع: الدور الروسي في الأزمة السورية

واحدة من المشكلات الإضافية التي نجمت عن الأزمة السورية هي إعادة احياء الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط لا سيما بعد استراتيجية الرئيس فلاديمير بوتين في تجنيب سوريا للضربة العسكرية من خلال صفقة الكيمياوي، وهي الصفقة التي تعتبرها تركيا بمثابة إقرار بزيادة نفوذ موسكو في منطقة الشرق الأوسط وتراجع الدور الأمريكي

[1] المرجع نفسه. الرابط:
www.turkpress.co/node/16784

وهو الدور الذي اتسم بالتردد وعدم الحزم في الاقدام على أي عمل عسكري خشية أن يتحول الى حرب إقليمية شاملة.[1]

الفرع الخامس: التمدد الكردي في شمال سوريا واحتمالية إقامة إقليم كردي مستقل

تتفاوت تقديرات مجموع الأكراد في تركيا ما بين 12-15 مليونا أو ما نسبته 20/15% من مجمل عدد السكان.

أما بشأن السياسة التركية تجاه الجماعات الكردية فقد اتسمت منذ نشوء الجمهورية بإنكار الهوية الكردية وعدم التعامل مع الأكراد كأقلية لها خصوصية وحقوق، وبعد نجاح الأكراد في إقامة إقليم مستقل في شمال العراق، وإذا نجح الأكراد في إقامة هذا القالب من الاستقلال في شمال سوريا، فان تركيا أمام بوابة حرب داخلية شديدة مع حزب العمال الكردستاني الذي سيحاول نيل الاستقلال مثل أصدقائه في شمالي سوريا والعراق.[2]

الفرع السادس: الانضمام للاتحاد الأوروبي

تبنت الحكومة التركية المتعاقبة مجموعة قوانين إصلاحية تنسجم مع معايير كوبنهاغن للإصلاح السياسي، تمهيد للدخول في مفاوضات اقتصادية ولعل أهم هذه الإصلاحات، ما يتعلق بدور مجلس الامن القومي في تركيا والذي كان العسكريون يسيطرون عليه، ويعتبر أعلى مرجعية في البلاد.

-تصدر دول الاتحاد الأوروبي رسائل متناقصة للأتراك، بعضها مؤيد لضم تركيا، وبعضها الآخر معارض مما يؤدي الى ارباك الحكومة التركية، وانقسام موقف القوى الشعبية تجاه جهد الحكومة بهذا الخصوص وجدواه.

---

[1] المرجع نفسه. الرابط:
www.turkpress.co/node/16784

[2] معروف البخيت، "**الدور التركي والمتغيرات الإقليمية**"، (الأردن: مركز الرأي للدراسات، 2010)، ص50.

-سيعمد الاتحاد الأوروبي قدر المستطاع الى تأخير التزامه القاطع بضم تركيا، ومرد هذا التردد الأوروبي ما يلي:

1-الشكوك التي تساور بعض الدول الأوروبية بخصوص نجاح تركيا في التحول بصورة قاطعة إلى دولة علمانية أوروبية، اذ ان هناك خوف من حدوث تطورات سلبية معاكسة (حدوث ارتداد في المسيرة) تؤدي الى تحول تركيا الى دولة إسلامية، بما يخلفه ذلك من تداعيات وانعكاسات مباشرة على الأمن الأوروبي.

2-التكلفة المالية الباهظة على الاتحاد الأوروبي لإيصال تركيا الى مستوى اقتصادي ومعيشي مماثل لدول الاتحاد الأوروبي.

3-تعتبر تركيا مستودعا بشريا ضخما (77 مليون) مقابل (74مليونا) هم مجموع سكان عشر دول انضمت الى الاتحاد الأوروبي عام 2004، وإذا لم يتحقق المطلوب في مستوى الدخل الفردي في تركيا بسرعة، فسوف تتدفق عمالة تركيا الى الدول الأوروبية، مضيفة أعباء مالية واجتماعية وثقافية جديدة عليها.

4-وجود قوى أوروبية عديدة تؤمن بأن قيام الاتحاد الأوروبي استند الى منظومة قيم مسيحية وتراث مسيحي مشترك، بل ان بعض هذه القوى دعت الى تعديل دستور الاتحاد لينص على هذا المفهوم، وايمانا بأهمية هذا المبدأ فقد عارضت هذه القوى ضم تركيا الى منظومة الاتحاد حفاظا على هوية الاتحاد، كما أنها تعارض ضم تركيا تجنبا لتكوين اقلية مسلمة كبيرة في أوروبا.[1]

[1] المرجع نفسه، ص51.

الفرع السابع: العلاقات مع الولايات المتحدة

وقد اتسمت بمرتكزات أساسية منها:

- تركزت العلاقات الأمريكية التركية، في مرحلة الحرب الباردة، على المصالح الأمنية للطرفين، وانحصرت غالبا في البعد العسكري، بعد انضمام تركيا لحلف الناتو ولم تخلو مسيرة هذه العلاقات من توترات وخلافات، أدت أحيانا إلى فرض قيود أمريكية على التسلح (بعد إنزال القوات التركية في قبرص الشمالية).
- احتفظت تركيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي بأهميتها الاستراتيجية من المنظور الأمريكي، إذ ظهرت لها أدوارها في أسيا الوسطى والشرق الأوسط.
- حاولت أمريكا تحويل الشراكة الاستراتيجية مع تركيا من بعدها العسكري إلى شراكة استراتيجية سياسية، لأن الإدارة الأمريكية ترى أن تركيا يمكن أن تلعب دورا رئيسيا في استراتيجيتها لإحداث تغيير في الثقافة الصراعية في دول الشرق الأوسط وتوجيهها نحو ثقافة ديمقراطية مسالمة تنسجم مع الثقافة الغربية.[1]
- أدركت تركيا من جانبها أن الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية لا تكتمل إلا بدعم الكونغرس والجاليات اليهودية في أمريكا، ولذا بدأت بالتوجه لهذه المجموعات، إضافة إلى تقوية علاقاتها مع اسرائيل، والتي تمر مؤخرا بأزمة حادة.
- ومع ذلك فان هناك شكوكا عميقة تراود طرفي الشراكة حول بعض القضايا فأمريكا لا تثق تماما بقدرة الحكومة التركية على اتخاذ قرارات حاسمة تلتقي مع التوجهات الأمريكية، كما حدث في قرار البرلمان التركي الشهير في 2003/03/1 بعدم السماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية في غزوها للعراق ويشك

[1] المرجع نفسه، ص54.

الأتراك من جانبهم بالنوايا الأمريكية تجاه أكراد العراق، إذ لم يوضح الأمريكيون بشكل قاطع للأتراك ما هي نوع الفيديرالية التي يدعمونها.

ويتناقض سعي تركيا لشراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة مع محاولتها الجادة للانضمام للاتحاد الأوروبي، فكثير من الدول الأوروبية، لا ترغب في انضمام دول إلى منظومة الاتحاد الأوروبي تنفرد دون غيرها بعلاقات استراتيجية مع واشنطن، وإجمالا على تركيا في المدى المنظور حسم قضية انتمائها استراتيجيا مع أمريكا ومؤسسيا مع الاتحاد الأوروبي، فتركيا ليست بريطانيا. [1]

المطلب الثاني: مستقبل الدور الإقليمي التركي

يمكن أن نحدد الدور التركي الإقليمي مستقبلا ب 3 مسارات وهي ما يلي.

الفرع الأول: تنامي الدور التركي

ويتوقف تحقيق تنامي هذا الدور على ما يلي:

أ-استمرار التأييد الشعبي لحكومة أر دوغان في انتهاج السياسة الإقليمية.

ب-استكمال الإصلاحات الداخلية في إطار حل المشكلة الكردية سلميا وتحقيق النجاح بعد ذلك.

ج-تناغم السياسة الخارجية التركية مع السياسة الأمريكية العامة.

د-الحاجة الأمريكية والغربية والعربية لدور تركي فاعل لموازنة الدور الإيراني السلبي.

هـ-الارتكاز على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد الأمر الذي يتيح لتركيا مركزا مهما في الساحة الإقليمية.

[1] المرجع نفسه، ص55.

-وبخلاف التصور الإيجابي لتعزيز الدور التركي فان هذا التصور لا يشترط حدوث تحولات او تغييرات جذرية داخلية وإقليمية بقدر ما يقوم على افتراض استقرار الداخل التركي، وعدم امتداد مظاهر عدم الاستقرار اليه، لكن تسارع وتيرة التغيرات الإقليمية قد يكون من شأنه الكشف بشكل كبير أكبر عن الإشكاليات الكامنة في الدور التركي، ورؤيته ومحدودية قدرته على تحقيق نتائج ملموسة بشكل يؤثر سلبا في الاهتمام بهذا الدور وجاذبيته، بما يدفع الى تراجعه تدريجيا.[1]

الفرع الثاني: انكفاء الدور الإقليمي التركي

وتتوقف عملية انكفاء الدور الإقليمي على مايلي:

أ- تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية.

ب-حصول انقلاب عسكري من قبل المؤسسة العسكرية التركية، حيث وجهت أصابع الاتهام إلى عدد من الضباط بالتآمر لاغتيال نائب رئيس الوزراء التركي (بولنت ارنتش) وهو ما استدعى مجلس الأمن القومي ببحث تورط الجيش بالتآمر ضد الحكومة وهذا يعني العودة إلى الوراء.

ج- إخفاق حكومة أردوغان في تحقيق المصالحة مع الأكراد وهذا يضع الحكومة امام امتحان عسير مع المؤسسة العسكرية.

د- ازدياد الصراع بين العلمانيين والإسلاميين.

هـ-فشل تركيا في تقديم نفسها بدور الجسر للتفاهم بين الشرق والغرب.

و- تضاؤل الأهمية الاستراتيجية لتركيا لدى الو.م.أ.

[1] أحمد الشلقامي،"**الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي**"، تم تصفح الموقع: 2016/4/14.الرابط: www.turkpress.co/node/1917

الفرع الثالث: محدودية الدور التركي

وتستند محدودية الدور التركي إلى مايلي:

أ-عدم قدرة من سيخلف أردوغان في رئاسة الحكومة والحصول على قاعدة شعبية تمكن تركيا من أداء دورها الإقليمي الفاعل. [1]

ب-تحديد الدور الإقليمي التركي من قبل الإدارة الأمريكية الجديدة.

ج-فشل المحاولات التركية بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سيكون عائقا أمام بروز أي دور إقليمي تركي.

د-ازدياد حساسيات القوى الإقليمية الأخرى، مثل: إيران سيحد من فاعلية الدور التركي.

هـ-إن الانفتاح التركي على سوريا وتطوير علاقاتها معها سينعكس سلبا على أدائها دور الوسيط في المفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل وسوريا.

و-عدم قدرة تركيا الإمساك بورقة العراق التي تعد من أهم الأوراق التي تحتفظ بها إيران حاليا.

[1] المرجع نفسه. الرابط:
www.turkpress.co/node/1917

خلاصة واستنتاجات الفصل الثالث

نستخلص مما سبق أن الرؤية الاستراتيجية التركية تتجلى في أن تركيا تملك عناصر القوة تمكنها من لعب دور الضامن للاستقرار والطرف المقبول من كل الأطراف باعتبارها "المرجعية الإقليمية المقبولة من كل الأطراف"، فصناعة القرار الاستراتيجي التركي ينبع من مصادر مختلفة تتداخل فيها الأجهزة التنفيذية والأمنية والعسكرية، وهذا لا ينفي أن صنع واتخاذ القرار التركي تتحكم فيه محددات ومرتكزات أساسية تعبر عن حقيقة التوجهات الاستراتيجية للدولة التركية، وتفاعلها مع محيطها الإقليمي، ومواكبة التطورات الإقليمية المتسارعة، بما يحقق المصالح الاستراتيجية العليا لتركيا.

كما أن الدور الإقليمي التركي الذي تريد من خلاله تركيا فرض نفسها في المنطقة لا يخلو من التحديات والمخاطر التي تسعى تركيا لمواجهتها كما أن الدور الإقليمي التركي مقبل على عدة سيناريوهات تتأرجح بين تنامي، انكفاء أو تراجع هذا الدور.

الخاتمة

من خلال معالجتنا لموضوع " الدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة " خلال فترة "2010-2015" يمكن القول أن التغيرات الدولية أثرت بشكل كبير على السياسة الخارجية التركية التي أرادت من خلالها تركيا لعب دور إقليمي محوري.

فمن العرض السابق يتضح أن تركيا تحتل موقعا فريدا باعتبارها دولة مترامية الأطراف وسط أرض واسعة بين إفريقيا واوراسيا.ويمكن تعريفها بأنها بلد مركزي ذو هوية إقليمية متعددة لا يمكن اختزالها في صفة واحدة وموحدة، فتركيب تركيا الإقليمي المتعدد يمنحها المناورة في العديد من المناطق، ومن ثم فهي تتحكم في منطقة نفوذ في جوارها المباشر. فالدور التركي متعدد الأبعاد والوسيط ليس محصورا في منطقة الشرق الأوسط بل يشمل كل المحيط الإقليمي لتركيا، وكما حدثت تحولات في علاقات تركيا بالعرب والمسلمين، حدث الأمر نفسه مع روسيا. ولذلك ليس من تركيز تركيا على دور خاص شرق أوسطي، بل هو متصل باستراتيجية تركية جديدة شاملة، لكن كون منطقة الشرق الأوسط منطقة متفجرة فقد ظهر الدور التركي فيها أكثر حضورا.

فيمكن القول أن الدور التركي وتطوره في المستقبل مرهون بالعوامل الحاكمة له والضغوط التي تواجهه وكيفية معالجتها له، والترويج لدورها كفاعل إقليمي يسعى إلى تحقيق الاستقرار ومصالح المنطقة. فتركيا بحكم جوارها الجغرافي على الأقل تمثل طرفا أصيلا في بعض القضايا التي تدور على حدودها، مثل المسألة العراقية، الملف النووي الإيراني، والعلاقات مع سوريا، وهي كذلك طرف مشارك في قضايا عديدة إقليمية أخرى فيما يتجاوز حدودها المباشرة.

وقد توصلنا في خاتمة الدراسة للعديد من الاستنتاجات تمكنا من خلالها تقديم عدد من التوصيات وهي على النحو التالي:

- **الاستنتاجات:** وقد خلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات التي يمكن إيجازها على النحو التالي:

✓ ان المتغيرات التي طرأت على الساحة الإقليمية والدولية ساهمت في لعب تركيا دور إقليمي لا يستهان به، بشكل عملت به لإدراك وتفهم القوى الفاعلة داخل المنطقة، والقوى الكبرى في النسق الدولي، وجعلت من هذه الأهداف والمصالح محورا لتحركها السياسي والدبلوماسي لتحقيق أكبر استفادة ممكنة من تفاعلات هذه العلاقات وبينها.

✓ إن الموقع التركي الاستراتيجي الفريد وقوتها الاقتصادية والعسكرية وتوجهها العلماني ومساحة الديمقراطية بالإضافة الى كونها عضوا في حلف شمال الأطلسي، جعل منها أقرب الوحدات السياسية في المنطقة واهلها الى ان تكون قوة إقليمية لا يستهان بها.

✓ إن تركيا تتوجه نحو سياسة خارجية ترتكز على منظور طويل المدى وعقلاني، وهذا سوف يحقق لتركيا العبور الى مرحلة أكثر ملائمة للأوضاع الدولية الأكثر استقرارا التي ستشكلها التوازنات الإقليمية والدولية الجديدة.

✓ تعد تركيا اليوم لاعب فاعل في المنطقة الإقليمية ولاعب مؤثر في السياسة الإقليمية، ولذلك فانه من الممكن أن يكون لها دورا فاعلا ففي الأدوار الدولية أو التمثيل الدولي وربما تعزز المنطقة بظهور تركيا لتقف سدا منيعا بوجه المطامع الغربية في المنطقة العربية والإقليمية على حد سواء.

✓ ان استمرارية الدور الإقليمي التركي وقدرته على التطور تظل مرتهنة بالعوامل الحاكمة له، والضغوط التي يواجهها وكيفية معالجته لها، لاسيما مع الترويج لدورها كفاعل إقليمي يسعى لتحقيق الاستقرار ومصالح المنطقة ككل، فتركيا

بحكم الجوار الجغرافي على الأقل تمثل طرفا أصيلا في بعض القضايا التي تدور على حدودها.

- ✓ إن السياسة المعتدلة والهادئة التي يتسم بها الزعماء الأتراك ورغبة تركيا الحيادية في تبني علاقات قوية ومنهجية مع الدول الجارة جعلتها تعلب دورا لا يستهان به في الواقع الإقليمي والدولي.
- ✓ نستنتج أن المعطيات الإقليمية والدولية منحت الفرصة وجعلتها مواتية للسياسة التركية للأخذ بزمام المبادرة والتركيز في توجهها نحو إدارة بعض الصراعات الإقليمية والدولية، وتكييف سياستها الخارجية بما ينسجم مع الواقع الدولي والإقليمي وبما يحقق لها موقعا مؤثرا وفاعلا على الساحة الإقليمية.
- ✓ لم تحسم تركيا دورها إقليميا ودوليا رغم التحديات والمخاطر التي تواجهها.
- ✓ تحتفظ تركيا بهدوئها وحساباتها الواقعية وتسعى إلى إبعاد أجواء التوتر من داخلها، وتحاول لعب دور الوسيط الدبلوماسي، وهذا في وسط التوترات المندلعة قرب حدودها، حيث تستطيع تقديم نفسها كقوة استقرار محاولة توظيف قدرتها على التحدث إلى الجميع.
- ✓ يمكن القول ان تركيا استغلت مقدراتها الوطنية في صناعة سياسة خارجية أهلتها للعب دور جديد ومتميز يتلاءم مع المتغيرات الدولية والإقليمية، مما يؤدي في النهاية الى تحقيق اهداف استراتيجية ومصالحها العليا.

- **التوصيات:** بالنظر الى التحولات الدولية والإقليمية وتسارع التطورات والأحداث العالمية ومحاولة تركيا لعب دورا فاعل في منطقة الشرق الأوسط الكبير، وتداعيات هذا التاثير على دول المنطقة، فيمكن تقديم التوصيات والمقترحات الاتية:

  - ✓ رسم تركيا لاستراتيجية تتلاءم مع المتغيرات الدولية الراهنة.

- ✓ عمل تركيا على تعديل جوهري في المشهدين الإقليمي والدولي مع تنمية علاقاتها البينية بشكل شمولي واستراتيجي.
- ✓ تنويع تركيا للتحالفات الدولية والإقليمية بما يمكنها من استخدام أمثل بعمقها الاستراتيجي في الفاعليين الإقليميين والدوليين.
- ✓ لعب دور يهدف إلى خدمة مصالحها السياسية والاقتصادية على أساس يعطيها وزنا في إدارة شؤون المنطقة ويسمح لها بالاستثمار وتنفيذ المشاريع والاتفاقيات الاقتصادية.

قائمة المراجع

- **المراجع باللغة العربية:**

أ-الكتب:

1/ادريس، زينة، **مترجما**، "**إيران والمجتمع الدولي: القصة الكاملة للمناورات السياسية وحقائق المفاوضات حول الملف النووي الايراني**"، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012).

2/اوزتونا، يلماز، **" تاريخ الدولة العثمانية " (ترجمة**: عدنان محمود سلمان)، المجلد الأول، منشورات مؤسسة فيصل، إسطنبول، 1988.

3/اوغلو، احمد داوود، " **العمق الاستراتيجي**"، الطبعة الثانية، (قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزير للدراسات،2011).

4/البخيت، معروف، "**الدور التركي والمتغيرات الإقليمية**"، (الأردن: مركز الرأي للدراسات، 2010).

5/بكير، علي حسن واخرين، " **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**"، الطبعة الأولى، (القاهرة: مكتبة مندبولي، 2010).

6/تركماني، عبد الله، " **تعاظم الدور الإقليمي لتركيا**"، الطبعة الأولى، (تونس: دار النقوش العربية، 2010).

7/الجميل، سيار،" **العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة الى العلمنة**"، (بيروت: مركز الدراسات للوحدة العربية،1997).

8/جول، محمد زاهد،" **التجربة النهضوية التركية**"، الطبعة الاولى، (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013).

9/دني، ايمان، "**الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**"، (الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014).

10/عوني، السبعاوي عبد الرحمان، " **العلاقات العراقية-التركية 1932-1957**"، (جامعة الموصل، 1976).

11/عوني، السبعاوي عبد الرحمان، "**علاقات تركيا الخارجية في كتاب تركيا المعاصرة**"، (جامعة الموصل، 1977).

12/فريق الأزمات العربي، "**الأزمة العراقية إلى أين؟**" مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 09، (الأردن: سبتمبر 2015).

13/محفوظ، سعيد عقيل، " **سوريا وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**"، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز الدراسات للوحدة العربية،2009).

14/محفوظ، سعيد عقيل، "**العلاقات السورية-التركية: التحولات والرهانات**"، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011).

15/محفوظ، سعيد عقيل،" **جدلية المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**"، الطبعة الأولى، (ابوظبي: مركز الامارات وبحوث الدراسات الاستراتيجية، 2008).

16/محمد، نور الدين، " **مدخل الى الحركات الإسلامية في تركيا**"، (بيروت: دار النهار، 1997).

17/معمر، خولي فيصل، " **العلاقات التركية-الروسية من الارث الماضي الى أفاق المستقبل**"، الطبعة الأولى، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).

18/مفتي، مالك، " **الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية**"، دراسات عالمية، العدد 27، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية).

19/نور، الدين محمد، "**شؤون الأوسط**"، العدد 123، (بيروت: 2006).

20/نور، الدين محمد،" **تركيا الجمهورية الحائرة**"، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998).

21/هلال، رضا،" **تركيا من اتاتورك الى اريكان**"، (القاهرة: دار الشرق، 1999).

ب-الرسائل والاطروحات:

1/بوعشرين، دنيا، " **التنافس الإيراني التركي من أجل السيطرة والنفوذ في منطقة الشرق الأوسط 2002-2012**"، مذكرة ماستر في العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية، 2012-2013).

2/التلولي، محمد عبد العاطي، "**السياسية الخارجية التركية اتجاه سوريا 2002-2008** "، رسالة ماجستير، (جامعة الأزهر: غزة، 2011).

3/حداد، شفيعة،" **توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة**"، مذكرة ماجيستر، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2003).

4/خليل، الناصري إبراهيم، " **السياسة الخارجية إزاء الشرق الأوسط للمدة الواقعة 1945-1991**"، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 1995).

5/القدرة، محمود خليل يوسف، " **تطور العلاقات السياسية التركية-السورية في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية: 2008-2012**"، رسالة ماجيستير في دراسات الشرق الأوسط، (جامعة الأزهر: كلية الأداب والعلوم الانسانية، 2013).

ج-المجلات والدوريات:

1/دللي، خورشيد، " **الأزمة السورية وأفاق التصعيد التركي**"، مجلة الوحدة الاسلامية، العدد 121، (بيروت: 2012).

2/الشيخ، نورهان، " **روسيا والاتحاد الأوروبي، صراع الطاقة والمكانة**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، (مصر: 2006).

د-الجرائد:

1/باتر، فخر الدين، **تداعيات الازمة العراقية على تركيا: انكفاء .... وانحسار تدريجي للنفوذ**"، جريدة السفير،28/6/2014.

هـ-المواقع الالكترونية:

1/نور الدين، محمد، " **تركيا في مواجهة خطر داعش والحرب الاهلية** "، تم تصفح الموقع يوم: 2016/02/12. الرابط: http:// assafir.com/article/1/377895

2/فائق ،العبيدي مثنى، "**موقف تركيا من الاتفاق النووي الإيراني: الدوافع والانعكاسات**"، تم تصفح الموقع يوم 2016/04/10.

الرابط: www.turkpress.co/node/13004

3/عز العرب، محمد، "**العلاقات الإيرانية التركية، مختارات إيرانية**"، العدد 51، تم تصفح الموقع يوم: 2016/3/9.

الرابط: http://www.albainah.net/index.asps.

4/جول، زاهد محمد، " **الموقف التركي من تنظيم الدولة داعش**"، السورية نت، تم تصفح الموقع يوم: 2016/03/11. الرابط: www.turkpress.co/node/10519

5/خليل، مبروك، " **تركيا تربط محاربة الدولة لحل الأزمة السورية**"، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع يوم: 11 ديسمبر 2015.

الرابط: http://www.aljazeera.net/news

6/عبد القادر، محمد، " **تاريخ العلاقات الايرانية التركية** "، تم تصفح الموقع يوم: 31ديسمبر 2015. الرابط:

http// : www.aahwazssttidies.org/main/ind…mib :49flong : AR

7/نيال، عبد القادر،" **تركيا وخياراتها الاستراتيجية** "، تم تصفح الموقع يوم:2016/4/1.

الرابط:www.an-nour.com/item/1321

8/دوغان، حابار، "**تحديات تواجه تركيا في الوقت الحاضر**"، تم تصفح الموقع يوم:2016/4/2. الرابط:www.turkpress.co/node/16784

9/الشلقامي، أحمد، "**الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي**"، تم تصفح الموقع: 2016/4/14.الرابط:www.turkpress.co/node/1917

10/دباغ، باسم "**الأزمة الروسية التركية: داوود أوغلو يلعب بالورقة الأوكرانية**"، تم تصفح الموقع يوم 2016/04/10.

الرابط: www.alaraby.co.uk/politics/2015/12/19

11/شعبان، احمد،" **العمل الأهلي في تركيا**"، تم تصفح الموقع يوم: 30 ديسمبر 2015. الرابط: http://www.ahl-alquran.com

12/حجازي، عبد اللطيف، " **تركيا والأزمة الأوكرانية** "، تم تصفح الموقع يوم : 2016/03/01. الرابط: fekr-online.com/index. PHP/article

و-مقابلات وحصص تلفزيونية:

1/لقاء داوود أوغلو بقناة الجزيرة يوم: 2014/10/15، ضمن حصة بلا حدود. يمكن الاطلاع على الحلقة عبر الرابط التالي:

https://www.youtube.com/watch?v=aeo7qw9klwDs

- **المراجع باللغة الأجنبية:**

A-Books :

1/candar,cengiz, **"turkey's contructive role in the us-iran situation and its domestic impact",(new Anatolian,june,2006).**

2/murat, Yesiltas ali balci**,"a dictionary of turkish foreign policy in the AK party era conceptual/map,republic of turkey ministry of foreign**",(Ankara:center for strategic research,2013).

B-reviews:

1-thomas, Barabi,**"Iran nuclear deal :how lifted sanctions will benefit the Iranian economy",**(iblimes:24-06-2015).

C-articles:

1-patrick, honeil,"**the deep state :an emerging concept in comparative politic",**(university of puget sound :draft paper,august2013).

D-thesis:

1-ayse, keler,**"dimensions of foreign policy change in turkey: acomparative analysis of AKP government and DSP-MGP-ANNAP coalition"** ,(master thesis, sabanci university, 2005)

الفهرس

المحتوى	الصفحة
الشكر والعرفان	
مقدمة	01
التعريف بالموضوع	02
أهمية الموضوع	02
دوافع اختيار الموضوع	02
إشكالية الدراسة وفرضياتها	03
مجال الدراسة	05
المناهج المتبعة في الدراسة	06
أهداف الدراسة	06
الدراسات والأدبيات السابقة	07
خطة الدراسة	08-09
تحديد المفاهيم والمصطلحات	10
الفصل الأول: الأهمية الجيوسياسية لتركيا ومحدداتها	***11-39***
المبحث الأول: موقع تركيا الاستراتيجي وأهميتها الإقليمية	11
المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لتركيا	12
المطلب الثاني: أهمية الخلفية الحضارية لتركيا	16
المبحث الثاني: طبيعة النظام السياسي التركي	17
المطلب الأول: المسار التاريخي للنظام السياسي التركي	17
المطلب الثاني: تركيبة النظام السياسي التركي	22
المبحث الثالث: محددات صنع السياسة الخارجية التركية	28
المطلب الأول: المقدرات الوطنية لتركيا	28
المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية التركية	31
المطلب الثالث: معالم السياسة الخارجية التركية	33

المطلب الرابع: مرتكزات السياسة الخارجية التركية	37
خلاصة الفصل	39
الفصل الثاني: أبعاد الدور الإقليمي لتركيا	***40-68***
المبحث الأول: العلاقات التركية بالجوار الإقليمي	40
المطلب الأول: العلاقات التركية الإيرانية	40
المطلب الثاني: العلاقات التركية السورية	43
المطلب الثالث: العلاقات التركية العراقية	44
المطلب الرابع: العلاقات التركية الروسية	48
المبحث الثاني: الدور التركي في إدارة الصراعات الإقليمية والدولية	52
المطلب الأول: موقف تركيا من أزمة البرنامج النووي الإيراني	52
المطلب الثاني: الموقف التركي من الأزمة السورية	56
المطلب الثالث: موقف تركيا من الأزمة الأوكرانية	58
المطلب الرابع: موقف تركيا من الأزمة العراقية	62
المطلب الخامس: موقف تركيا من تنظيم الدولة الاسلامية	64
خلاصة الفصل	68
الفصل الثالث: واقع الدور الإقليمي التركي	**69-86**
المبحث الأول: أهم الاستراتيجيات التركية وخياراتها	69
المطلب الأول: السياسة الداخلية لتركيا واستراتيجياتها	69
المطلب الثاني: الفاعلون في صناعة القرار الاستراتيجي التركي	71
المطلب الثالث: محددات اتخاذ القرار الاستراتيجي التركي	73
المطلب الرابع: الخيارات الاستراتيجية التركية	74
المبحث الثاني: محددات وانعكاسات الدور الإقليمي التركي	77
المطلب الأول: أهم التحديات والمخاطر التي تواجه تركيا	77
المطلب الثاني: مستقبل الدور الإقليمي التركي	83

خلاصة الفصل	**86**
الخاتمة	**87-90**
قائمة المراجع	
الفهرس العام	
ملخص الدراسة	

ملخص الدراسة

عالجنا في دراستنا "للدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة"2010-2015": ماهية الدور الإقليمي التركي ومدى إمكانية تحقيق دور رائد في المنطقة، وسعينا للوصول الى إجابات على هذه الإشكالية، تناولنا دراسة الموضوع في ثلاثة فصول. ففي الفصل الأول الذي يشكل الإطار المفاهيمي للدراسة تعرضنا فيه الى موقع تركيا الاستراتيجي واهميتها الإقليمية، لتنتقل الدراسة بعد ذلك الى عرض طبيعة وبيئة النظام السياسي التركي، مرورا بمحددات صنع السياسة الخارجية التركية، وذلك من خلال ابراز المقدرات الوطنية لتركيا ومبادئ السياسة الخارجية التركية ومعالمها. أما الفصل الثاني فقد خصص للتفصيل في ابعاد الدور الإقليمي التركي، بحثا في البداية عن طبيعة العلاقات التركية بالجوار الإقليمي، وكذلك مدى فعالية الدور التركي في إدارة الصراعات الدولية والإقليمية. اما الفصل الثالث فخصص للوقوف على واق الدور الإقليمي التركي، وتم التركيز في هذا على أهم الاستراتيجيات التركية وخياراتها، ثم حددت الدراسة بعد ذلك أهم التحديات والمخاطر التي تواجه تركيا. ثم التطرق الى أهم السيناريوهات التي يتأرجح بينها الدور الإقليمي التركي.

وفي خاتمة الدراسة حاولنا تلخيص أهم ما توصلنا اليه من نتائج والاجابة عن التساؤلات التي اثارتها هذه الدراسة، وأكدنا في هذا الخصوص على فرضية: اعتماد تركيا على سياسة خارجية تتلاءم مع المتغيرات الدولية والإقليمية، وهذا ما يساعدها على لعب دور إقليمي رائد.

Study abstract:

We addressed in our study turkey's regional role in the current international changes - 2010-2015 what turkey's regional role and the possibility of achieving a leading role in the region we sought to get to the answers to this problematic we had study the topic in three chapters, in the first chapter, which constitutes the conceptual frame work of the study in which we dealt with turkey's strategic importance then the study moves after that to show the nature and environment of the turkish political system through the determinants of the making of turkish foreign policy by projecting the national capabilities of turkey and the principles of turkish foreign policy and its landmarks the second chapter devoted to detailing the dimensions of turkey's regional role by searching at first about the nature of turkish relations in regional nearby, as well as the effectiveness of the turkish role in the management of international and regional conflicts the third chapter devoted to stand up to the realty of turkey's regional role.

Emphasis was placed on the most important turkish strategies and its options, then the study identified after that the most important challenges and risks facing turkey then touched on the most important scenarios that swings including the turkish regional role at the conclusion of the study we tried to summarize the most important results we reach and answer questions raised by this study we confirmed in this regard turkey's adoption of a